



PROVISIONAL

A/34/PV.9

26 September 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

— خطاب سعادة اللواء جان — بابتيست باغازا ، رئيس جمهورية بوروندي

— مواصلة المناقشة العامة [٩] :

أقيت الكلمات من :

السيد فرانسوا بونسيه (فرنسا)

السيد باهر (النمسا)

السيد فاييرين (فنلندا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72248/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤خطاب سعادة اللواء جان - باتيست باغازا ، رئيس جمهورية بوروندىالرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تستمع الجمعية هذا الصباح الى خطاب رئيس

جمهورية بوروندى .

اصطحب سعادة اللواء جان - باتيست باغازا ، رئيس جمهورية بوروندى الى داخل قاعةالجمعية العامة .الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم

المتحدة بسعادة اللواء جان باتيست باغازا رئيس جمهورية بوروندى ، وأدعوه الى التحدث الى الجمعية .

الرئيس باغازا (الكلمة بالفرنسية) : ان أى مولد في أية أسرة هو بطبيعة الحال

مدعاة للسرور والأمل ، وهكذا فان شعب بوروندى يشارك شعب سانت لوسيا شعوره بالفخر المشروع لا استقلاله ولقبوله في أسرة الأمم المتحدة الكبيرة . ان دخول سانت لوسيا في منظمنا يعتبر دليلا على عالمية هذه المنظمة . ان انتصار شعب سانت لوسيا هو دون شك أمر يشجع الشعوب الأخرى التي تكافح من أجل كرامتها وحريتها .

وفي اطار آخر ، أرجو أن تسمحوا لي بأن أحيي ذكرى سياسي افريقي كبير هو الدكتور أغوستينو نيتو بطل الحرية والا استقلال الحقيقي لأنغولا ، والمدافع دون كليل عن السلام والكرامة في افريقيا وفي العالم أجمع . اننا نعرب لشعب أنغولا عن تعازينا الصادقة ، وعن مشاعر التضامن معه وتشجيعنا له في هذه الآونة العصيبة .

لقد حددت منظمة الأمم المتحدة لنفسها منذ انشائها مهمة أساسية ألا وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، واحلال العدالة في العالم ، وتعزيز أواصر التعاون والتضامن ، بين كافة شعوب كوكبنا . ان نجاح هذه المثل العليا يستلزم أولا اقامة نظام عادل وديمقراطي يحكم العلاقات الدولية ويعزز التفاهم المتبادل بينها واحترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب .

وعلينا أن ننظر من هذا السياق الى نضال منظمة الأمم المتحدة لانهاء الظلم في العالم ، ولخلق الشروط المواتية لسلم عادل ودائم لا بد منه للتعاون المثمر بين الشعوب .

ان العمل الذى أنجزته الأمم المتحدة في هذا المجال يكتسب في رأينا أهمية خاصة ؛ لذا نود أن ننتهز هذه الفرصة للاشادة بالجمعية العامة التي تستطيع أن تفخر بأنها كانت على مستوى مهمتها ، ولأنها تشكل اذن الاطار المثالي للتعاون ولتبادل الخبرة واتخاذ القرارات . ان السجل الايجابي للجمعية العامة لا يرجع الى النضج السياسي للدول الأعضاء وشعورها بالمسؤولية فحسب ، وانما يرجع أيضا الى بعد نظر الشخصيات البارزة التي شغلت بكفاءة تامة منصب رئيس هذا الجهاز الأساسي في منظماتنا أو الى تفانيها .

السيد الرئيس ، ان الجمعية العامة ان انتخبكم لرئاستها لم تتصرف وفقا لمبادئها وتقاليدها العريقة فحسب بل انها أرادت أيضا عن عمد أن تبين الأهمية والخطورة التي توليها لهذه الدورة . ان خبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية ، والتزامكم بتأييد الشعوب في كفاحها من أجل استقلالها وكرامتها هما ضمانات لنجاح هذه الدورة ؛ وننتهز هذه الفرصة لكي نعرب لكم عن أحر تهانينا للثقة التي وضعتها فيكم الجمعية العامة .

وبالطبع ، ان الاشادة بكم باسم شعب وحكومة بوروندى موجهة أيضا لبلادكم جمهورية تنزانيا المتحدة التي تربطها ببلادى بوروندى علاقات تضا من عريقة ازدادت قوة أثناء كفاحنا من أجل التحرر الوطني .

اننا نود أيضا أن نعرب عن جزيل شكرنا لسلفكم في رئاسة الجمعية السيد لبيفانو من كولومبيا الذى قاد بنجاح عظيم أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ونود أخيرا أن نحبي السيد الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم للكفاءة والتفاني اللذين أبداهما في خدمة قضية السلام وتحرر الشعوب مما أثار في صدورنا الاعجاب العميق والتقدير .

ان العمل الذى قام به منذ أن أصبح أميننا عاما لهذه المنظمة لا يستحق التهنئة والتشجيع فحسب وانما يدعونا الى أن ننتهز فرصة وجودنا هنا كي نؤكد له من جديد ثقتنا وتأييد شعب بوروندى وحكومته له في اضطلاعهم بمهمته النبيلة ، لاعلاء شأن الأهداف الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

للمرة الأولى في تاريخ بلادنا ، يشترك رئيس دولة بوروندى شخصيا في أعمال الجمعية العامة

للأمم المتحدة . وهذا القرار لم يأت عفوا ولكنه كان نتيجة منطقية لشورة شعب بوروندي في أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ . ان ذلك اليوم يعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ بلادنا . ولتقدير ذلك ، يكفي الرجوع الى الفترة التي سبقت فورا وتلت التغيير الجذري الذي حدث في ذلك التاريخ ، وأرجو أن تسمحوا لي أن أصف لكم بايجاز التاريخ الحقيقي لبلادنا لتكونوا على بيّنة بالسياق الزمني الصحيح للأحداث .

لم تمض الا سبعة عشر عاما على استقلال بلادنا الذي تم بفضل تضحيات شعبنا ، وبفضل المعونة القيمة للدول الصديقة ، وللمنظمة الامم المتحدة .

وللوهلة الاولى تبدو بوروندي دولة حديثة ، ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك ، ان كتسب التاريخ وأكثر مصادر المعلومات وثوقا أجمعت على أن تاريخ دولة بوروندي وهي دولة متماسكة ومنظمة في جميع قطاعات حياتها ، يرجع الى القرن الخامس عشر الميلادي . ان شعب بوروندي كان يستطيع عندئذ أن يفخر بوحدته العريقة التي لا تزال عناصرها الاساسية قائمة الى اليوم . هذه العناصر تكمن في رغبة هذا الشعب في أن يبقى متحدا وحريصا وغيورا على استقلاله الوطني وعلى سيادته ، وعلى ثقافته الوطنية الواحدة ، ولغته الواحدة " كيروندي " المستخدمة في جميع أنحاء البلاد .

ان كل هذه العناصر تشكل الهوية البوروندية ، التي كانت القوى الدافعة لشعب بوروندي تحت قيادة حزب اتحاد التقدم الوطني الذي نجح في الانتخابات التي نظمتها الادارة البلجيكية في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ . وأشرفت عليها الامم المتحدة . هذا الانتصار أدى الى الاستقلال الحقيقي لبوروندي في اول تموز/يوليه ١٩٦٢ .

وهكذا أصبحت وحدة شعب بوروندي وثيقة . وطوبينا صفحة من الذل والظلام ، وبدأنا مرحلة جديدة من الحرية والتعاون .

ولكن لسوء الحظ فان الحكومات التي توالى على السلطة لم تحترم حكم الشعب . وان بعض العناصر الوطنية التي لا تتسم بالمسؤولية قد تحالفت مع أعداء من خارج بلادنا لتقسيمها ولاستغلال الشعب المتحد المسالم المجد . وكان من الضروري أن نقيم أجهزة للدولة تسمح لنا باقامة مجتمع يسوده الوئام الوطني والعدالة الاجتماعية . لذلك كان من الضروري أن يتقلد السلطة أصحابها الحقيقيون وهم الشعب .

ولتحقيق هذا الهدف ، كان من الضروري توفير الشروط التي تمكن شعب بوروندي من السير في طريق إعادة البناء الوطني . وفي هذا الاطار ومنذ البداية ، اعتمدنا برنامجا للإصلاح ، كان العنصر الاساسي فيه هو الوئام الوطني . وهذا هو الاساس الاول الذي بنينا عليه سياستنا ، واتخذنا من منطلقه كل قراراتنا . وهكذا كان المعيار الذي تمت بمقتضاه التعيينات في جميع مناصب المسؤولية والادارة هو الكفاءة والوطنية فقط .

ان أهمية سياسة الوثام الوطني هذه لم تجعلنا نهمل القطاعات الاستراتيجية في حياة الأمة . لذلك فان برنامج الاصلاح الوطني قد حدد لنفسه ، كأهداف أخرى عاجلة ، مكافحة العوز والجوع والجهل والمرضى من ناحية ، ومناهضة الظلم الاجتماعي ، واستغلال الانسان لاخيه الانسان من ناحية أخرى .

وقد انعكست هذه السياسة على الاجراءات التالية : في مجال الزراعة ، تقرر مؤخرا زيادة انتاج السلع الاستهلاكية بصورة عامة ، والمواد الغذائية بصورة خاصة ، وتنويع السلع المصدرة . وفيما يتعلق بسكان الريف . وضعت الحكومة سياسة لتحسين واستحداث المساكن في الريف ، وادخال القوى الكهربائية في أهم المراكز في البلاد وتوصيل المياه الصالحة للشرب وتطوير القرى ، وفي مجال التعليم اتخذت الحكومة اجراءات للسماح لكل فرد في بوروندي بالالتحاق بالمدارس والجامعات بنفس الشروط .

ان سياسة الديمقراطية التعليم جعلت الدولة تشرف على جميع الاساتذة والمدربين في البلاد . وعلى انشاء الاجهزة المدرسية والحكومية وتوفير المواد العلمية والتعليمية اللازمة ، ومنح المنح الدراسية لجميع الطلاب بشرط واحد هو النجاح في الامتحانات . وفي مجال الصحة ، قامت الحكومة بتطوير وتحسين الاجهزة القائمة وعملت على توفير فرص تدريب وتحسين الكادرات .

ولم يكن لمثل هذه الاجراءات أن تتجح اذا لم يكن هناك عدالة اجتماعية . لذلك فان الثورة الشعبية في أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ طالبت بالقضاء على آثار الاقطاع . وفي هذا الاطار تقرر الأخذ بالاصلاح الزراعي والاصلاح المالي ، وأخيرا توفير العدالة عن طريق اقامة محاكم جديدة . كل هذه الاجراءات وجدت استجابة من الشعب الذي أبدى رغبته بوضوح من خلال مشاورات عديدة قضا بها منذ الساعات الاولى لثورة أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

ان الحوار الدائم بيننا وبين الشعب هو الذي مكنا من اعطاء محتوى حقيقي لمبدأ معروف هو " الحكم بواسطة الشعب ومع الشعب ولصالح الشعب " .

ان اعادة تنظيم حزب " اتحاد التقدم الوطني " الذي يمثل الوحدة الوطنية واستقلال البلاد ليس له أي هدف سوى اعطاء السلطة للشعب عن طريق منظماته .

واحتراما لتطلعات شعب بوروندى ، فاننا لم نال جهدا كي يقوم حزبه بالاشراف على جميع الانشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بلادنا وتوجيهها . ولتمكين شعب بوروندى من ممارسة سلطاته السيادية ، وفرنا الشروط الملائمة للحزب حتى يتمكن من توجيه السلطة التنفيذية بصورة حقيقية ، وبعبارة اخرى ، فان الشعب يد يرشؤونه بنفسه في الاقاليم ، ويبقى القادة فـي مناصبهم فقط اذا كانوا يحظون بثقة الشعب .

وبفضل النضج السياسي لشعبنا ، فاننا نعتبر أن الوقت قد حان لكي نسمح له باختيار قادته على جميع المستويات . ان هذه المهمة هي مهمة المؤتمر الوطني لحزب اتحاد التقدم الوطني الذى سوف ينعقد في نهاية هذا العام . ويعتبر تتويجا للوجهة التي قررناها على مستوى الجمعيات فـي الاقاليم . بعد تجديد حزب اتحاد التقدم الوطني .

وفي ضوء ما تقدم ، نستطيع أن نؤكد أن الدولة التي ننظمها هي التي تسمح لشعب بوروندى بمواصلة تاريخه ودعم وحدته العريقة ، والدفاع عن مكاسبه ، واقامة الديمقراطية وتحديد مصيره فـي ظل الحرية والسيادة .

وعلى شعب بوروندى ، أن يبدى رأيه في نوع المجتمع الذى يبقي على هويته مع ضمان تقدمه في العالم الذى يتغير بصورة مستمرة .

ان هذا هو دور المؤتمر الوطني للحزب ، ولذلك ، فاننا نعتبر ان اجتماع هذا المؤتمر المقبل سيعتبر حدثا له أهمية خاصة في حياتنا القومية لذلك حرصنا على اشراك الامم المتحدة والمجتمع الدولي فيه . وكان هناك ما يبرر ذلك ، خاصة واننا في بوروندى نعتبر أنه يجب أن يكون هناك نوع من الوئام والاتساق بين اختياراتنا الداخلية والسياسة الخارجية لبلادنا .

ان أساس سياستنا الخارجية معروف جيدا وهو حسن الجوار وعدم الانحياز الايجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والتعاون الدولي ، وتأييد حركات التحرر الوطني .

وفي ضوء هذه المبادئ التي تعتبر بالنسبة لنا مبادئ ثابتة لا تتغير ، فإننا نقترح بادئ ذي بدء معالجة الأمور المتعلقة بمسألة تصفية الاستعمار ، ومشاكل الأمن في العالم ، واقامة نظام عالمي جديد ومسألة حقوق الانسان .

ان ظهور دول جديدة مستقلة هو حدث هام للغاية في العلاقات الدولية في هذا الربع الأخير من القرن العشرين ، ومما يشرح هذه الظاهرة كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والتضامن الدولي ، وفي عملية التحرر هذه التي لا رجعة فيها ، لعبت الأمم المتحدة دورا هاما ولكن ، بالرغم من الحجم الكبير المؤثر للمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فان عملية تصفية الاستعمار لم تكتمل بعد . ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لأن نواجه العقبات الحقيقية التي تعترض طريق تصفية الاستعمار .

وفيما يتعلق بافريقيا ، استخلصنا نتيجة ألا وهي أن المصالح الاستراتيجية والمادية هي التي تعطل تحرير جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوي والصحراء الغربية .

وللأسف ، فان افريقيا في يومنا هذا ، قد أصبحت ساحة للتنافس بين الدول العظمى ، ان احياء الاهتمام بافريقيا هذا يمكن شرحه ، أولا وقبل كل شيء ، عن طريق الوضع الجغرافي لقارتنا المطلة على كل من المحيط الأطلسي والهندي والبحر المتوسط ، وثانيا ، باعادة النظر في مسألة التحالفات السياسية والعسكرية في الجنوب الافريقي بعد تحرر أنغولا وموزامبيق ، وثالثا ، من حقيقة أن افريقيا تشكل مستودعا هائلا للمواد الخام ، وانها تمتلك موارد ضخمة غير مستغلة حتى الآن لعدم وجود القدرات الفنية والموارد المالية اللازمة . وهذه العناصر الثلاثة الواقعة تحت بعض سياسات القوة والسيطرة كاقامة القواعد العسكرية ، وتواجد السفن الحربية بجوار القارة الافريقية ، وأيضا سياسات العدوان المستمرة التي تقوم بها الأنظمة العنصرية الاستعمارية لبريتوريا وسالزبورى ضد انغولا وموزامبيق وزامبيا ، وأيضا تلك المصالح الاقتصادية والاستراتيجية التي ألمت على بعض الحكومات تدبير خطط للسياسة والاقتصاد لعدم استقرار الأنظمة التقدمية في افريقيا . ونحن ان نقدر أهمية هذه العقبات القائمة في طريق تحرير الأقاليم الافريقية التي لا تزال واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية ، فإننا لمقتنعون بأن منظمنا يجب عليها أن تتخذ جميع الاجراءات الجريئة التي يتطلبها الموقف .

وفي ضوء الأحداث التي وقعت في الجنوب الأفريقي ، يجب على منظمة الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات حاسمة وجريئة مطلوبة وضرورية لمتطلبات الحرية والكرامة . ونحن نناشد بصفة خاصة الدول الأعضاء التي تقيم علاقات متنوعة مع تلك النظم العنصرية والاستعمارية في الجنوب الأفريقي إعادة النظر في سياستها التي تتعارض بصورة واضحة مع نظم الحكم فيها ، ومع بياناتها التي تصرح بها في الأمم المتحدة . وفي عصر التعاون والتكافل بين الدول لا يمكن أن نفهم التضحية بالملايين من البشر لصالح المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لأن شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي سوف تصبح ان آجلا أو عاجلا سيدة بلادها ومواردها ، والتاريخ مليء بالدروس التي يمكن الاستفادة منها في هذه الناحية .

ولهذا السبب نقترح على القوى العظمى التي لها مصالح في الجنوب الأفريقي أن تكف عن تعاونها مع الأنظمة العنصرية والاستعمارية لبريتوريا وسالزبورى ، كي تسير بدلا من ذلك فسي طريق تأييد حركات التحرر القومي بهدف الاعاد لاستقلال تلك البلدان التي لا تزال واقعة تحت السيطرة الاستعمارية وارساء الأسس لتعاون قوى وصلب .

ان مثال التعاون المكثف القائم بين الدول المستقلة في افريقيا وشركائها في العالم الغربي يجب أن يبدد المخاوف التي لا مبرر لها لدى بعض الدول حيث تخشى بعض المجتمعات والبلدان على مصالحها في الجنوب الأفريقي بعد تحرر جنوب افريقيا وزمبابوي وناميبيا .

لكل هذه الأسباب ، نعتقد انه من الضروري أن نعزل تماما أنظمة الحكم العنصرية والاستعمارية في الجنوب الأفريقي وندعو مجلس الأمن الى تطبيق أحكام الباب السابع من الميثاق لفرض العقوبات الاقتصادية على جنوب افريقيا . بل اكثر من ذلك ، يحدونا الأمل في أن تشدد العقوبات الاقتصادية التي تقررت ضد روديسيا .

ونحن ، من جانبنا ، سوف نواصل تأييدنا لحركات التحرر الوطني المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ، أعني المنظمة الشعبية لتحرير جنوب غرب افريقيا (سوابو) لناميبيا ، والجهة الوطنية لزمبابوي ، والمجلس الأفريقي الوطني ، ومؤتمر الوجد ويين الأفريقيين لجنوب افريقيا .

كما نود أيضا أن نشيد ببلدان خط المواجهة لتضامنها مع حركات التحرر ، هذا التضامن الذي كان أعظم مشجع لجميع الشعوب التي تكافح من أجل بقائها وكرامتها . ان المجتمع الدولي يجب أن يؤيد بصورة متزايدة تلك البلدان ضحايا أعمال العدو ان المتكرر الذي ليس له ما يبرره والذي تشنه تلك الأنظمة التي أدانها التاريخ .

ان الوضع السائد في الصحراء الغربية هو نتيجة سياسة اعادة الاستعمار التي تجلست في الغزو ، والاحتلال ، وانكار شخصية وهوية الشعب الصحراوي .

ان مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في مونروفا بليبيا ، في تموز/يوليه الماضي قد أكد من جديد الحق الثابت للشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفي استقلاله ، كما اعتد على ضرورة السماح لشعب الصحراء الغربية بابداء رأيه بحرية فيما يتعلق بمستقبله .

ان حكومة بوروندي تؤيد دائما القضية العادلة للشعب الصحراوي تحت قيادة جبهة " البوليساريو " ، ويحدونا وطيد الأمل في ان صوت الحكمة الافريقية سوف تسمعه جميع الأطراف المعنية وان الشعب الصحراوي سيكون في النهاية سيد أرضه ومصيره . وهكذا سوف تسكت قرعقة السلاح وسيفتح عصر جديد من السلم والتعاون في المنطقه .

ان الوضع السائد في الشرق الأوسط لمصدر قلق متزايد بالنسبة لنا جميعا . لقد شاهد المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة تحركا دبلوماسيا واسعا وهاما تجلى في توقيع الاتفاقات بين مصر واسرائيل . وقد اعتقد البعض انها خطوة هامة نحو السلم ، ولكن للأسف ، في الوقت الحالي ، لا يزال السلم والأمن مهددين ولا يزال الشعب الفلسطيني بلا وطن ، كما أن هناك عديدا من القضايا الأخرى لم تحل بعد - مثل انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، ووضع القدس .

ان الحل العادل والدائم لقضية الشرق الأوسط يجب أن يأخذ في الاعتبار كل هذه العناصر التي تؤدي الى انشاء دولة ووطن مستقل للفلسطينيين . وفي هذا الاطار ، فاننا نشجع أى مبادرة تهدف الى استئناف مفاوضات السلم بين جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني .

وازاء تزايد التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، اننا نوجه نداءً للدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كي يحولوا هذه المنطقة الى منطقة سلم وتعاون .

في اطار الحفاظ على السلم والأمن الدولي ، فاننا نؤيد دون تحفظ أهداف اعلان منطقة المحيط الهندي منطقة سلام ، ذلك الاعلان الذي وافقت عليه الجمعية العامة في عام ١٩٧١ . ولضمان سيادة المنطقة ووحدة أراضيها ولخدمة قضية التقدم فيها ، فاننا نطالب كافة الدول باعادة النظر في سياستها التي تهدف الى اقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة .

ان السلام لا يتجزأ والأمن في افريقيا وفي أوروبا وفي الشرق الأوسط سيكون واهيا اذا كانت آسيا التي يوجد فيها الجزء الأعظم من البشرية معرضة للنزاعات . اننا نحترم هذه الشعوب التي لها حضارة وتراث عريق . ان القارة الافريقية تربطها أواصر التضامن مع الدول الآسيوية . وللحفاظ على السلام العالمي في هذه المنطقة ، اننا ندعو كافة دول جنوب شرقي آسيا الى أن تسوى بنفسها وبدون تدخل من الخارج النزاعات والخلافات القائمة فيها . ويحدونا الأمل في أن هذه الدول بما تميزت به من القدرة على الابتكار سوف تتغلب على العقبات التي تحول دون التفاوض واقامة السلام والتعاون المثمر في المنطقة . ويحدونا الأمل في أن هذه الدول بما تميزت به من القدرة على الابتكار سوف تتغلب على العقبات التي تحول دون التفاوض واقامة السلام والتعاون المثمر في المنطقة .

فيما يتعلق بقضية كوريا ، فان حكومة بلادى تؤيد الجهود الرامية الى التوحيد السلمى لكوريا وتحقيق استقلالها . ولتحقيق هذا الهدف من الضروري سحب كافة القوات الأجنبية وازالة كافة القواعد والمنشآت العسكرية التي أقيمت في كوريا الجنوبية . ونود أن نستري انتباه المجتمع الدولي الى آثار قبول كوريا المقسمة في الأمم المتحدة .

ان الحرب العالمية الثانية قد بينت بما فيه الكفاية مأساة الانسانية المهتدة في وجودها بسبب ترسانات أسلحة الدمار التي وضعها العلم والتكنولوجيا تحت تصرف المجتمعات البشرية . لذلك من المهم بمكان لبقاء الجنس البشرى أن نحول دون أية حرب جديدة وألا نشجع على العنف . وان الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي نزع السلاح العام والكامل الذي لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق تعزيز مشاعر التضامن والصدقة بين الشعوب وعن طريق اثاره الوعي بالخيار الذي يمثله سباق التسلح .

في هذه الظروف ، فان الالتزام السياسي للدول وحده هو الذي سوف يؤدي الى بسد عملية نزع السلاح . وفي هذا الاطار ، فان الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة

للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تعتبر مرحلة يجب ابرازها . ومن المهم بمكان تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في هذه الوثيقة .

ومما يشجعنا أيضا في أملنا توقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على اتفاقية سولت الثانية . ويحدونا الأمل في أن المفاوضات الخاصة باتفاقية سولت الثالثة سوف تجرى في المستقبل القريب .

ويجب أن نشجع المبادرات التي تتخذ لاقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية . وفي هذا الاطار ، يبدو من الضروري اتخاذ الاجراءات الملائمة لتنفيذ اعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية واقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا مع احترام المعاهدات والبروتوكولات التي تحرم استخدام الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . ان كل هذه الاجراءات لا تهدف الا الى اقامة سلام حقيقي .

وان هذا يتطلب بدون شك وقف سباق التسلح والحد من الأسلحة التقليدية وازالة المخزون من أسلحة الدمار الشامل . ولكن اذا كنا نريد بالفعل أن نقيم سلاما حقيقيا ، فيجب أن نعمل على اقامة نظام عادل ومنصف على الصعيد الدولي بحكم العلاقات الدولية .

ان المهوة التي لازالت تتسع بين الدول الفقيرة والدول الغنية وبقا نظام دولي ظالم — فيما يتعلق بتوزيع الموارد والابقاء على علاقات السيطرة ، هي عناصر تؤدي الى التوتر وتعرض للخطر اقامة السلام الحقيقي في كوكبنا . اننا لا يمكن أن نواجه هذا الموقف الا عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تتعلق باقامة نظام دولي جديد قائم على العدالة والانصاف . ان اقامة نظام دولي جديد يحكم العلاقات الاقتصادية ومجال الاعلام هو الموضوع التالي الذي سوف نعالجه .

بالرغم من الجهود التي بذلت خلال الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، وبعد ذلك خلال مؤتمر دول الشمال والجنوب المنعقد في باريس ، واجتماعات مؤتمر الأونكتاد ، فاننا نلاحظ أن أوضاع عدم المساواة والظلم لازالت تتردى . وان هذا يتطلب نضالاً لتحويل نظام التبعية والاستغلال الى نظام قائم على المزايا المتبادلة . يجب ان نحدد توا أن هذا النضال من أجل التحرر الاقتصادي الذي تخوضه دول العالم الثالث ليس موجهاً ضد الدول الصناعية .

وبالفعل ، فان مطالب الدول النامية تتلخص في سيادتها على مواردها وفي اقامة أجهزة لتثبيت أسعار المواد الخام التي تنتجها هذه الدول وتوفير شروط معقولة ومقبولة لوصول سلعها الى الأسواق الدولية ونقل العلم والتكنولوجيا الى الدول النامية واصلاح النظام النقدي الدولي وأخيرا التعاون الدولي بدون أى اذلال للدول النامية . ان هذه المطالب التي تديها دول العالم الثالث تأخذ بالفعل في الاعتبار التكافل بين الدول والتكامل بين اقتصاديات العالم .

وان هذه الحقيقة قد ظهرت بوضوح أثناء أزمة النفط في عام ١٩٧٣ . ومنذ ذلك التاريخ ، كان من المفروض أن نتخذ اجراءات حاسمة تتعلق بالطاقة لازالة الأسباب العميقة لهذه الأزمة . ولكن الدول الصناعية لم تكن لديها الجرأة الكافية للسير في هذا الطريق مما أدى الى صعوبات يتعذر التغلب عليها من جانب كافة الدول . وعلينا أن نعترف بأن هذه الأزمة شعرت بها الدول الأقل نموا والدول المحصورة أكثر من غيرها وهذا هو السبب الذي يجعلنا نعتقد أن هذه الفئة من الدول تستحق اهتماما خاصا من قبل المجتمع الدولي . ويحدونا الأمل في أنه في اطار الاستراتيجية الجديدة للتنمية وفي البرامج التي تنفذها منظمة الأمم المتحدة ، أن أكبر جزء من المعونة سوف يخصص للدول الفقيرة . في هذا الاطار ، نود أن نؤكد على الصعوبات الخاصة التي تواجهها الدول غير الساحلية . ان المجتمع الدولي منذ بعض الوقت أخذ يقدر هذا الوضع . كما أن هيئة الامم المتحدة قد فكرت في اتخاذ اجراءات خاصة لصالح تلك الدول . ان انشاء الصندوق الخاص التابع للامم المتحدة لصالح الدول غير الساحلية كان دليلا على حرص الامم المتحدة على الوفاء باحتياجات هذه الدول . ولكن هذا الصندوق لأسباب غير محددة لم يحظ بتأييد الدول المتقدمة حتى يتمكن من تحقيق أهدافه . اننا يمكننا فقط أن نعبر عن أسفنا ، لأن مشكلة البلاد غير الساحلية يمكن التغلب عليها فقط بمساعدة البلدان الصناعية . واننا عندما نقول ذلك لا نملك الا أن نقبل الحد الأدنى من التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي في هذا المجال .

ان الحاجة الى تقديم معونة مالية وفنية أكبر لها ما يبررها بوجه خاص ، لأن هذه البلدان غير الساحلية تقع في مجموعة البلدان الأقل نموا من بين الدول النامية .
وكما تعلمون ، فان المجتمع الدولي قد أحيط علما بالأوضاع الصعبة التي تواجهها الدول النامية الأقل غنى .

واستجابة للرغبات التي عبرت عنها تلك الدول ، فان الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) قد فكرت في برنامج عمل يستحق التأييد التام ، دون تحفظ ، من قبل الدول الأعضاء ، بل ومن المجتمع الدولي بأسره . ويحدونا الأمل في أن المجتمع الدولي سوف يزيد من تعاونه ، للدول التي كانت ضحية القحط والكوارث الطبيعية . ان معونة الدول المتقدمة لن تحقق الغرض منها الا بقدر ما تقتنع الدول النامية بضرورة دعم تعاونها لها .

ان مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتعاون التقني بين الدول النامية والذي انعقد في بوينس آيرس في العام الماضي كان خطوة هامة في هذا الطريق . ونود أن نؤكد تأييدنا لخطة العمل التي اعتمدها هذا المؤتمر . ويبدو لنا من المناسب بالفعل أن نناشد أصدقاءنا في دول العالم الثالث الذين يمتلكون التكنولوجيا الملائمة لظروف تنميتنا ، والذين لديهم موارد مالية هامة لكي يساعدونا .

وفي هذا الاطار ، فاننا نرحب بالتعاون المكثف بين افريقيا وبين العالم العربي باعتباره حدثا هاما لأن العلاقات بين افريقيا وبين العالم العربي هي علاقات تاريخية وجغرافية وثقافية وهي التي تضمن دعم هذا التعاون .

كما نرحب أيضا بالتعاون المتزايد بين افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

ان هذا التعاون بين الدول النامية سوف يتدعم ، اذا لم تقم عقبات تحول بين حرية تحرك الأشخاص والسلع بسبب الافتقار الى الخدمات الأساسية اللازمة في مجال النقل والمواصلات ، وهذا ينطبق بصورة خاصة على افريقيا . وقد اعترفت الأمم المتحدة بذلك رسميا عن طريق اعلان عقد الأمم المتحدة الخاص بالنقل والمواصلات لافريقيا في الفترة بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٨ . لقد أعتبر هذا القرار عاملا أساسيا في استراتيجية التنمية المتكاملة في القارة الأفريقية . ولذلك فاننا نأمل في تحقيق استراتيجية التنمية المتكاملة في القارة الافريقية ، ونأمل في ان البرنامج والاجراءات التي اقترحتها

منظمة الوحدة الافريقية سوف يكون لها صدى مناسب لى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولدى منظومة الأمم المتحدة .

وننتهز هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة الذى لعب دورا رائدا في هذا المجال . وبالفعل فان برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة باتخاذ قرارا بتخصيص جزء من موارده لتأييد أهداف هذا العقد ، قد أبدى أنه يلعب هذا الدور الرائد . ويحدونا الأمل في أن الدول الأعضاء وجميع المنظمات الدولية سوف تحذو ونفس الحذو . ويبدو من الضروري أن نخصص في الاستراتيجية الجديدة للتنمية فصلا لعقد الأمم المتحدة الخاص بالنقل والمواصلات في أفريقيا . وفي رأينا انه ستكون في ذلك مساهمة كبيرة في اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان النظام العالمى الجديد يجب ان يقوم ليس فقط على العدالة والانصاف في العلاقات الدولية ولكن على ديمقراطية الاعلام . ولئن نؤكد أكثر من اللازم دور الاعلام فيما يتعلق بالتفاهم بين البشر والتعارف بين الشعوب . ولتحقيق هذا الهدف ، فان من الضرورى في رأينا ان ندعم التعاون الافقى والرأسى حتى نتوصل الى حرية انتقال المعلومات بصورة متوازنة . ويجب ان نقدر قيمة العمل الذى قامت به اليونسكو في هذا المجال . كما يجب ان نشجع اللجنة المكلفة بدراسة سياسات وأنشطة الأمم المتحدة في مجال الاعلام على المضي في أعمالها . ولكننا نود أن يكون هناك تعاون وثيق بين اليونسكو وادارة الاعلام فى الامم المتحدة .

وفي هذا الجهد المبذول لتحقيق الموضوعية في مجال الاعلام ، يجب ان نعترف بالدور الهام الذى تلعبه المنظمات غير الرسمية ، ويجب ان نشجع الجهود الرامية الى ايجاد تعاون أكثر تنظيما ونجاح بين القطاعين العام والخاص في مجال الاعلام .

وبالنسبة لنا ، فاننا على استعداد لأن نفكر في جميع صيغ التعاون مع ممثلي قطاع الاعلام الذى له تأثير كبير على حياة الافراد والشعوب . وليس من المغالى فيه أن نؤكد أن تغييرات كثيرة في العالم ترجع الى الثورة التكنولوجية في وسائل الاعلام . وانا كان احترام حقوق الانسان اليوم هو عنصر هام لاثبات الثقة في أية حكومة ، فان ذلك يرجع الى وسائل الدعاية التي تستخدمها وسائل الاعلام .

وبما أننا نتحدث عن حقوق الانسان ، فاني أرجوان تسمحوا لي بأن أعدد موقف حكومتي بشأن هذا الموضوع الذي يعتبر من أهم ما يعنى به المجتمع الدولي .
ولمدة طويلة ، فقد تم التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية ، وتركت جانبا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفيما يخصنا ، فاننا نؤيد الفكرة القائلة بأنه لا يمكن تجزئة هذه الحقوق في اطار مفهومها وتطبيقها على الصعيد العالمي . ان حقوق الانسان على هذا الأساس تشمل من ناحية ، حق الفرد بصورة عامة وحق المرأة وحق الطفل بصورة خاصة ، ومن ناحية أخرى تشمل حقوق الشعوب والدول .

ويبدو لنا من الواضح أن تكامل حقوق الانسان هو المبدأ الذي يجب ان نستوحيه في سياساتنا وفي مواقفنا في الأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة . وكعضو في لجنة حقوق الانسان ، فان دولة بوروندي تنوى الاضطلاع بمهمتها في هذا الاطار .

وهكذا نأمل في أن نستحق الثقة التي وضعتها حكوماتكم فينا بتأييدكم لثورتنا . ونود أن نؤكد لكم التزام حكومتنا بخدمة قضية حرية الانسان والشعوب ، وهكذا نكون قد ساهمنا في اقامة العدالة والتعاون . نقول ذلك لأننا نشق ونؤمن بأن جهودنا يجب أن تتضافر لاقامة مجتمع جديد قائم على الصداقة والتضامن ، لأن مصيرنا واحد .

ان مشاركتكم في أعمال الجمعية العامة هي أفضل دليل على التزامكم بالسير في طريق العدالة والتضامن .

هذا ونود أن نحيي فيكم المشاركة في اقامة هذا المجتمع الذي سيسوده السلم والاخاء والتضامن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن أشكر سعادة

رئيس جمهورية بوروندي على بيانه الهام الذي استمعنا اليه الآن .

أصطحب سعادة اللواء جان - بابتيست باغازا ، رئيس جمهورية بوروندي ، الى خارج

قاعة الجمعية العامة .

مواصلة المناقشة العامة

السيد فرانسوا بونسيه (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان جمعيتنا العامة ليس لديها اي هدف سوى خدمة السلام ، ومع ذلك من دورة الى اخرى فاننا نسجل هنا آثار الكوارث. ان عاما واحدا بالنسبة لنا كقادة انما يعني الكثير من الانشطة الدبلوماسية ، ولكن عاما يمشل بالنسبة لكثير من الشعوب الكثير من الالام . هناك مليون من اللاجئين ، ٢٥٠ . ٠٠٠ من ضحايا الحرب ، وحوالي ١٥ دولة من الدول الاعضاء مشتركة في نزاعات مسلحة .

ومع ذلك مهما كانت هذه النزاعات خطيرة ومؤلمة ، فانها حتى الان لم تهدد السلام الشامل الذي يعرفه العالم منذ ١٩٤٥ . هذا السلام ناقص بالطبع ، ولكنه سلام على أى حال لا يمكن دونه أن تحقق أية جهود أى تقدم لأنها سوف تبتد خلال الكارثة العامة .

ان هذا السلام لم يكن سلام الذعر والجمود . فرغم النقائص والفسل ، فان عالمنا قد تقدم في الثلث الاخير لهذا القرن اكثر من القرون الثلاثة السابقة ، وسوف أعطي البراهين على ذلك . ان الدول القديمة في اوروا قد استطاعت ان تنسى نزاعاتها القديمة ، واجتمعت فسي تفاهم . ان الصين الضخمة والتي استعبدت كثيرا ، قد وجدت مكانها في مجتمع الدول . واخيرا ، فان اكثر من مائة دولة قد استقلت ويمكنها ان تسمع صوتها من فوق هذه المنصة ، التي اصيحت - ويحق - المنصة العالمية .

ان هذه الامثلة قد أثبتت قدرة الانسانية على التطور ، وثبتت انه ليست هناك حتمية للكوارث اذا ما صممت على ذلك الارادة الانسانية .

لقد اثبت مجتمع الدول اجماعه على نقطة مهما كانت سلبية ، لكنها قد أصبحت حقيقة تاريخية ، ألا وهي تفادى الحرب العالمية لمدة أكثر من ٣٠ عاما . فلماذا لا يستطيع هذا المجتمع الان ان يذهب الى أبعد من ذلك ، وأن يعبر عن هذا الاجماع بطريقة ايجابية ، أى ان نعهد الجهود ضد المخاطر الاخرى التي تتهدد السلام ؟

ثلاثون عاما مضت دون حرب شاملة : لقد اثبتنا ان ذلك ممكن . ثلاثون عاما من أجل ضمان بقاء الانسانية . هذه هي المشكلة المطروحة علينا بصورة ملموسة ، ان انه منذ الان وهتي عام ٢٠٠٠ سيكون هناك ملياران اخران من البشر يتعين علينا تنفيذهم ، بينما كان العالم في ١٩٢٥ يتشكل من مليارين فقط من البشر .

إذا قسم العالم الى كتل متعارضة وتتنازع حول موارد محدودة بدلا من أن تتكاتف جميعا لتنميتها وتعيش معاونة بعضها مع البعض ، فان ذلك سوف يمثل تهديدا . وبدلا من ذلك فان العالم ينبغي عليه ان يضمن تكافله حتى يستطيع ان يحقق أمنه وأن يحقق نظاما أصيلا . لذلك فاني سوف اتحدث بشأن مكونات السلام الحقيقي مرتبة على النحو التالي : أولا ، عالم أكثر تضامنا يستطيع ان يحل لصالح الجميع المشكلتين اللتين يتعلق بهما مستقبل جميع شعوبنا أولا هما : الفقر والطاقة . ثانيا ، عالم أكثر امانا ، يتحقق فيه نزع السلاح واحترام حق كل دولة في ان تكون آمنة ؛ ثالثا ، عالم أكثر تنظيما وأكثر انسانية يتضمن الى جانب منظماتنا ، التي يمكن ان يتزايد دورها ، أنواعا جديدة من المنظمات الاقليمية التي يسودها التضامن .

وفيما يتعلق بعالم أكثر تضامنا ، دون ان ننسى للحظة واحدة الواجب الاخلاقي الذي يعطي للتضامن معناه الكامل ، فاني أود أن اثبت ايضا ان هذا التضامن من متطلبات بقاى الانسانية لاننا لن نبقى على قيد الحياة الا اذا حللنا مشكلتين ، مشكلة الفقر ، ومشكلة الطاقة ان الفقر هو فشل التقدم ، وعلى ذلك فهو فشلنا جميعا . والطاقة هي مفتاح التقدم ، وعلى ذلك فهي من الشروط الاساسية بالنسبة لنا جميعا .

انه من الصعب ان نصف آفة الفقر دون أن نقع في اطلاق الارقام او ديماجوجية النوايا الطيبة . ومع ذلك ، فاننا يجب ان نعترف بهذه الحقيقة وهي ان الفقرا يتناقص . ان التنمية تستطيع ان تحتويه ، ولكنها لا تستطيع ان تقلل منه . ان المناطق الفقيرة تزداد فقرا ، وان نصف مليار من الاشخاص لا يحصلون على الغذاء الكافي ، ونصف مليار لا يستطيعون الكتابة ولا القراءة وأكثر من مليار لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب ، ولا على الخدمات الطبية الاساسية . ان الفقر لم يتناقص اطلاقا . ان هذا الفقر لم يعد هو الفقر المتواضع والصامت الذي صاحب الانسانية طوال تاريخها وفي العالم أجمع . بل انه بدأ يتركز في الدول الاقل نموا وفي الشعوب الأكثر حرمانا . وهو يؤثر على عدد كبير من الناس في العالم الحديث . انه فقر المدن الهزيلة ، فقر الشعوب التي لا مأوى لها ، انه فقر الحرمان الذي يبده على الاقل في صورة الجوع . هذا هو وجه العالم الذي نطالعه والذي يتعين علينا ألا نحول أنظارنا عنه .

اننا يجب علينا ان نعلن الحرب ضد الفقر ، وذلك على عدة جهات .
بالنسبة للتغذية : ان مجهودا ضخما وطنيا ودوليا للتنمية الريفية يجب ان يحل محل
الثورة الخضراء في الستينات ، وذلك بهدف تحسين معدل نمو الانتاج الزراعي وخاصة في البلدان
ذات الدخل المنخفض في آسيا وافريقيا .

وفيما يتعلق بالبطالة ، فان حملة ضخمة لايجاد وظائف منتجة تمثل عاملا حيويا في المعركة ضد الفقر ، وتبلغ هذه الوظائف . . . ٥ مليون وظيفة فيما بين الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ، وفقا للبنك الدولي .

ان جميع البلدان المصنعة والنامية في سباق مع قيود التمويل حتى لا توقف التكامل الاقتصادي الذي يتجه العالم اليه حاليا . والآن ، فان ديون البلدان النامية قد تضاعفت منذ عام ١٩٧٤ وعند هذه النقطة فان نفقات خدمة الديون تتزايد بسرعة أكبر من الديون نفسها . وستؤيد فرنسا الاجراءات التي تؤدي الى تحسين امكانيات تمويل صندوق النقد الدولي من أجل اعادة التوازن الى موازين المدفوعات ، وتأمل في أن ترمي هذه الجهود الى خدمة حاجات أكثر البلدان فقرا . وقد قامت فرنسا بالغاء بعض هذه الديون التي كانت لها في ذمة بعض البلدان .

وان هذه المعونة التي لا تعفينا من أن نعطي مساهمتنا لبلدان أخرى تقوم بتنمية نفسها ، ويجب ان تشترك فيها جميع الدول وخاصة بأن تفتح حدودها للمنتجات المصنعة في أكثر البلدان فقرا ، وبأن تسمح لهذه البلدان بالوصول الى الموارد الطبيعية خاصة البحرية التي يمكن للتقنيات الحديثة أن تزيد من استغلالها . وسوف تزيد فرنسا من الآن وحتى عام ١٩٨١ من مساهمتها في برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، كما ستزيد مساهمتها بنسبة . ٥ في المائة في العام الحالي . وبالنسبة الى الطاقة فان العالم سيواجه المشاكل نتيجة للتفسيرات التي تهددنا : الانفجار السكاني وندرة الموارد التي تعرقل النمو ولذلك تعرقل زيادة الطلب على العمالة ولكن لا يمكن أن يكون هناك تقدم أو عمالة دون طاقة اضافية حتى اذا ما كان تحسين التقنيات والتنظيم سيسمحان بالاقتصاد في الطاقة .

ونحن نعرف جميعا ان مختلف فئات البلدان ليس لها نفس المصالح ولا نفس التحليل لمشكلة الطاقة . ومن أجل حل هذه المشكلة ، يجب ان يفهم بعضنا البعض ، وأن نعترف بحقيقة قلقنا . ان لدى الدول المنتجة اهتماما شرعيا بالاعداد لتنميتها العتيدة ولذلك بأن تضمن عن طريق ادارة حكيمة لمواردها في المتجددة وعن طريق الحصول على قيمة لاصولها بحيث تضمن أساس تطورها المستقبل في بيئة اقتصادية صالحة .

ان البلدان المصنعة التي يمثل البترول بالنسبة اليها موردا أساسيا تأمل في أن تتمكن من الحصول على ماتحتاج اليه من الطاقة بصورة مستقرة من ناحية الكم والسعر وذلك حتى تضمن التطور والتقدم اللازمين للتوازن العالمي .

أما البلدان النامية فير المنتجة للبتترول فهي أكثر البلدان التي تتأثر بأزمة الطاقة هذه ، ولكن أزمته متأثرة بصورة أساسية نتيجة لارتفاع أسعار النفط .
وانني أؤكد أنه ينبغي علينا أن يفهم بعضنا البعض ، وأن نتقارب ، ان البحث عن انسجام في سياسة الفئات الثلاث من هذه البلدان لا يمكن أن يواجه الاستحالة ، بل ان هذا الانسجام هو الذي يستطيع أن ينقذنا من التكافل الذي نتحمله الى التضامن المنظم .
وانني أقول دون أى خوف للبلدان المصنعة أنه يجب عليها أن تتخذ مبادرة صارمة ازاء انفاقها لانها هي المستهلكة الأساسية . وان القرارات التي اتخذت في طوكيو في حزيران / يونيه الماضي تعتبر منعطفا أساسيا . وانني أود أن أبرز انها كانت نتيجة لمبادرات من المجتمع الاوروبي الذي أوضح بهذه الطريقة شعوره بالمسؤولية فيما يتعلق بالاقتصاد على المستوى العالمي . كما أن الحدود القصوى التي التزمنا بها فيما يتعلق بواردات البترول - التي اتخذناها في طوكيو - ذات معنى مزدوج .

فانها من ناحية ستسمح بايقاف الارتباط بين تطور البلدان المصنعة وتقدمها المستمر ، وبين زيادة وارداتها النفطية . وسيكون هذا التقدم مرتبطا بمصادر أخرى للطاقة بخلاف النفط . ومن ناحية أخرى ، فانه يترك للبلدان النامية استخدام الطاقة النفطية التي هي حيوية لها .
لقد بدأت فرنسا من جانبها في سياسة لتوفير الطاقة وتطوير الطاقات البديلة الأمر الذي سيسمح لها بالوصول الى الاهداف التي حددتها لنفسها .

ولست أشك اطلاقا في أن البلدان المنتجة للبتترول تدرك تماما أهمية هذا التغيير . وبما أن البلدان المتقدمة قد بدأت بالفعل في التحكم في وارداتها النفطية ، فان البلدان المنتجة ستكون قادرة في مجال ادارة مواردها على أن تأخذ في اعتبارها آثار قراراتها على الاقتصاد الدولي وأن أى خلل في الامدادات ، وأى اعادة نظر في الاسعار ستؤدى الى آثار ضارة على الاقتصاد الدولي .

ولكن البترول ليس فقط مشكلة المنتجين ، والبلدان المصنعة بل انه يتضمن أيضا متطلبات الطاقة للبلدان النامية . وان برنامجا دوليا للاستثمار ضروري في هذا الشأن . وتؤيد فرنسا مشروعات البنك الدولي في هذا المجال ، ولكنها تعتقد أن هذه المشروعات يجب أن توسع ، وهي منذ الآن تبذل جهدا محسوسا في المساعدة التقنية في المجال البترولي .

وأخيرا ، يجب علينا عن طريق التشاور الاكثر ثقة أن نضمن انسجام القرارات التي يتخذها مختلف الشركاء . وان مؤتمر الامم المتحدة في ١٩٨٠ بشأن الطاقات الجديدة والمتجددة سوف يسمح لنا دون شك بأن نتقدم في مجال فير معروف ، ولكنه حيوي للمستقبل .

ويجب علينا أن نذهب الى أبعد من ذلك . ففي هذا الصدد فان فرنسا قد سجلت اهتمام اقترح مجموعة ال ٧٧ بالقيام بمفاوضات جديدة شاملة في اطار الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بعالم أكثر تضامنا ولكن أيضا في نفس الوقت عالم أكثر أمنا يجب ألا نخدع أنفسنا في هذا الصدد . فانه لكي نقلل من الفقر السائد في الشعوب الاكثر فقرا ، ولكي نتغلب على أزمة الطاقة ، هناك حاجة الى جهد محدد ، لا يمكن أن يؤتي ثماره الا في مجال من الامن والثقة . أما اذا ساد الشك والخوف وعدم الثقة فاننا سنجد الانانية تفوز في هذا المجال قبل جميع الاعتبارات الاخرى . واذ ما نشبت نزاعات مسلحة ، فان ذلك سيكون من شأنه هدم العمل البناء لسنوات طويلة ، خلال أيام قليلة .

وسوف نبني عالما يقوم على التضامن أكبر اذا عملنا معا في نفس الوقت على جعله أكثر أمنا . ولذلك فان فرنسا تعلق أهمية كبرى على تقدم الانفراج وقد جعلت منه أحد المحاور الدائمة لسياستها . وفي هذا الصدد ، فان فرنسا ترحب بالتطور البناء في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ومع البلدان الاشتراكية الاوروبية الاخرى ، وخاصة بولندا .

وفي أوروبا ، فان الانفراج لم يسمح فقط بنزع فتيل المشاكل الاساسية الواضحة للمواجهة ؛ بل انه أتاح الفرصة للحوار والتعاون . لقد أسهم وما يزال يسهم اسهاما حيويا في السلام العالمي .

وإذا كنت أشير الى التقدم في الانفراج فان هذا ليس لتشجيع الرضا والسلبية بل كي أنادى بجهود جديدة من أجل توسيع وتعميق آثار هذا الانفراج . لعل الانفراج كان عاملا مساعدا فسي احتواء الازمات الموجودة في العالم بالرغم من أنه لم ينجح بعد في ازالتها تماما . ان الانفراج حدّ من تراكم الأسلحة المفسرط ، ولم يؤد الى انهاء هذا التراكم .

لقد آن الآوان لمواجهة هاتين المشكلتين وان النتائج التي حدثت حتى الآن يمكن أن تعطينا الوسائل بشرط ان نستلهم روح ومبادئ الانفراج . ان هذه النتائج توضح لنا واجبنا . ان نظرة الى أوضاع الازمات والتوترات الموجودة في العالم تبين أن هذه المشاكل تقع في فئتين ، بعضها يرتبط بعملية تصفية الاستعمار ، هذا هو الوضع بالنسبة الى ناميبيا وروديسيا والبعض الآخر نتيجة لحقائق عسكرية قائمة ، ويجب الا تقبلها الشعوب المعنية والا يعترف بها المجتمع الدولي . وانني أشير هنا الى الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا .

وفي جميع هذه الحالات فان الوضع المتأزم يمكن ارجاعه الى تجاهل أو عدم رؤية الحقائق المتأصلة والى ان التفسيرات المطلوبة لكونها طبيعية ومشروعة - تعارض وتعوق ، وفي بعض الحالات لا يزال يوجد الاقتناع بان " القوة تصنع الحق " .

ففي ناميبيا ، كما في روديسيا ، فان الواقع العميق هو التطلعات الشرعية للشعوب المعنية في الوصول الى استقلال حقيقي ومعترف به عالميا . وفي هذا الصدد هناك بعض بوادر الأمل علينا ان نشجعها ، لذلك فان فرنسا قد اشادت بالاتفاق الذي وقع في اطار مؤتمر الكومنولث وتضع آمالها في نجاح المحادثات التي بدأت في لندن تحت رعاية الحكومة البريطانية . لهذا السبب أيضا فانه بالنسبة الى ناميبيا ، تشترك فرنسا اشتراكا فعالا مع أربع دول أخرى وبالاتصال الوثيق بالأمين العام للمنظمة في مبادرة الخمس من أجل التوصل الى حل يتفق مع مبادئ الميثاق بالنسبة الى هذا الاقليم . وفيما يتعلق بموضوع الشرق الاوسط ، فانني أعود الى صراع مختلف . ان هذه المشكلة قديمة قدم هذه المنظمة . لقد انقضى ثلاثون عاما ومعها خابت آمال ودرست هباء طرق كثيرة من أجل ايجاد السلام .

ان بلدى لا يدعي هنا أنه يحدد اطارا جديدا للمفاوضات ، أو انه يخلق مهارة اجرائية بعد ان قامت بلاد أخرى عديدة بذلك . ان المشكلة لا تكمن في هذا . لقد تراكت المواطنون والمعاناة القوية بحيث لا يمكننا أن نأمل في أن نبني السلام على مبهمات .

يجب علينا هنا ان نعترف بالحقائق بدلا من أن نتهرب منها وأن نواجه المشاكل بدلا من أن نتفادها .

ان هذه الحقائق في هذه الحالة هي : حق الدول العربية في استعادة سلامة اراضيها حق الشعب الفلسطيني في وطن ، وحق جميع دول المنطقة ، الدول العربية وكذلك دولة اسرائيل في العيش في سلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة . هذه الحقائق الثلاث تمثل كلا ، ولا يمكن تجزئته دون التخلي عنه . ان هذه الحقائق تنطبق على كافة اطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - كما أكدت الدول التسع توا . ان هذا يتطلب من كل من الطرفين أن يعترف بالحقائق . ان هذين الشعبين الكبيرين - شعب اسرائيل ، وشعب فلسطين لا يمكنهما تأجيل الاعتراف ببعضهما البعض الى مالا نهاية . وسيكون من الضروري توسيع الحوار ، وأن يتوقف الاصرار على اقضاء البعض ، ويجب أن يوافق جميع الزعماء على التباحث مع بعضهم البعض . ان بعض الدلائل تقودنا الى الأمل في أن وقت ذلك يقترب . وان فرنسا تراقب هذا الأمر باهتمام وستبذل كل جهد لترى هذه البوادر وقد تضاغت ، لانها تحدد الطريق الوحيد للسلام .

وعند الحديث عن السلم في هذه المنطقة ، فاني أفكر أيضا في لبنان التي تربطها بفرنسا روابط كثيرة ، ففي الشهور الأخيرة ، كان لبنان هدفا لاعتداءات متكررة أدت الى اجتماع مجلس الأمن ، ان فرنسا تدين هذه الاعتداءات التي تهدد وحدة واستقلال وسلامة أراضي لبنان ، وتؤثر على القوات التي أرسلتها الأمم المتحدة الى الطرف الجنوبي من البلاد . كما أنها تهدد وجود أحد أعضاء منظمنا .

وأخيرا ، أشير الى جنوب شرقي آسيا ، وخاصة الوضع في كمبوتشيا ، ففي العام الماضي ، فان سلفي من فوق هذه المنصة ، قد أبرز المخاطر العظمى لهذا الوضع . ان الأحداث في السنة الماضية قد أكدت مخاوفنا ، مع الأسف .

لقد حلت قوات غزو أجنبية محل نظام القهر وسفك الدماء اللا انساني ، ان شبه جزيرة الهند الصينية أصبحت مرة أخرى مسرحا للحروب .

لقد طلبت حكومة بلادي في هذا الوقت ، مع آخرين ، انسحاب القوات الى الحدود الدولية التي عبرتها . انني أسجل أن هذا الانسحاب لم يكن عاما .

ان فرنسا لا يمكنها أن تقبل أن تصبح كمبوتشيا مسرح مواجهة . ان كمبوتشيا مثل كل دولة لها الحق في أن تحترم سيادتها وسلامتها وان شعبها المهرد في هذا الوقت الذي اتحدث فيه له الحق في ان يعيش في سلام وفي صداقة مع كافة جيرانه وان يشكل لنفسه حكومة تمثل كافة الاتجاهات السياسية في بلاده . ان ممارسة هذه الحقوق أمر ضروري لاعادة بناء هذا البلد الذي تحطم وكذلك لانقاذ السلام في المنطقة ولا يمكن أن يتفق هذا مع وجود جيش أجنبي في أراضيه .

ان بؤر الأزمات تفجر العنف في العالم ، ولكن التراكم الضخم للأسلحة هو الذي يمكن أن يضي على أي نزاع محلي أبعاد الكارثة الشاملة . اننا اذا ما أردنا العيش في عالم أكثر أمنا ، فلا يكفي أن نزيل أسباب العنف . بل أنه يتمين علينا أن نتحكم في أسبابه وأدواته أي أن نتجه الى نزع السلاح الحقيقي .

اننا نعترف الى أي مدى تبلغ صعوبة هذه المهمة . كذلك نعترف الى أي مدى تتمكن التقنية والشكوك من ازالة تطلعات الشعوب ونوايا الحكومات أو أن تتعارض معها .

ان فرنسا دولة قديمة بحيث أنها لا تتخيل أن نزع السلاح أمر هين . انها مع ذلك تعتقد أنه يجب العمل من أجل مستقبل الانسانية ولا يمكننا لذلك أن نعتبر أن نزع السلاح مستحيل . اننا على ثقة من أن تقدا ما ملموسا يمكن أن يحدث حتى يمكن توافر شروط ثلاثة واجتماعها معا . وضوح وواقعية الهدف . استمرار العمل ، والخيال في المبادرات .

لقد أراد رئيس جمهورية فرنسا أن يلبي اول هذه الشروط حينما جاء الى هنا في العام الماضي لينبع الخطوط الرئيسية للموقف الجديد الذي تقترحه فرنسا .
 أولا ، حق كل دولة في الأمن وهذا الحق ينبثق بلغة نزع السلاح عن اطار الانفراج وحق كل دولة في تقرير المصير السيادي في خياراتها الداخلية وتحالفاتها الدولية .
 وثانيا ، فكرة أن نزع السلاح هو مشكلة عالمية في المقام الأول ولا يمكن لدولة واحدة أو لمجموعة واحدة من الدول أن تنتزع لنفسها الحق في تحديد القواعد بصورة فردية . ان المجتمع الدولي بأسره يجب أن يشارك في تنفيذ ، فواعد والرقابة على نزع السلاح .
 وأخيرا ، الحاجة الى الأخذ في الاعتبار ما أسميه " جغرافية الأمن " ، انه من الأيسر أن نتقدم بصورة ملموسة محددة على المجال الاقليمي .
 واذنا ما اعترفنا بهذه المبادئ ، فيتعين علينا أن ننفذها ، وهنا تقع مهمة الاستمرار في العمل .

منذ الدورة الاستثنائية في ربيع ١٩٧٨ ، فان بعض التقدم قد حدث . ولكننا يجب ألا نقلل من جهودنا .

ان اللجنة الجديدة لنزع السلاح التي أنشأناها مع غيرنا من الدول قد بدأت بأعمالها . وتظهر نتائج الدورة الأولى أن اشتراكا أوسع وأكثر انصافا يساعد تقدم المناقشات حيث تؤدي المناقشات الثنائية الى الجمود والتعقد . ويجب علينا الآن ألا نخيب الآمال التي أعرب عنها . وفرنسا من جانبها سوف تبذل جهودها في اللجنة أملا في الوصول الى نتائج ملموسة في الدورة المقبلة خاصة في مجال الأسلحة الكيميائية .

ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد وقعتا على اتفاقية سولت الثانية . وفرنسا تقدر أهمية هذه الخطوة وهي تعتقد ان هذه الاتفاقية متوازنة بصورة شاملة ، وهي تأمل أن تدخل دور التنفيذ قريبا . ومع هذا الاتفاق فاننا نجد أنفسنا فقط في مقدمة نزع السلاح الحقيقي . والمستوى الذي توجد به الأسلحة النووية للموقعيتين ليس فقط من الضخامة بمكان ، بل انه سوف يتزايد في السنوات القادمة . انني آمل أن تخصص المفاوضات المقبلة لسولت الثانية لخفض مستوى التسليح النووي خفضا كبيرا .

وفيما يتعلق بفرنسا ، فانها ستقوم باجراءات مناسبة على أساس مثل هذه التخفيضات فقط اذا حدث تغير في حجم عدم التوازن بين هاتين الترسانتين وترسانة فرنسا التي تحتفظ بها لتضمن سلامتها والثقة بقوتها الرادعة .

في اوروبا ، أخيرا ، فان فرنسا قد اقترحت عقد مؤتمر لنزع السلاح . ان الاقتراح الفرنسي يهدف الى الأخذ في الحسبان الحقائق الخاصة بالوضع الأوروبي عن طريق الربط بين تدابير خلق الثقة ونزع السلاح الفعال ، وعن طريق التفريق بين الأسلحة الردعية والأسلحة لتأمين الأمن وتلك التي تثير التهديدات والتخويف وعن طريق تحديد اطار جغرافي متماسك وله معنى. ان ردود الفعل الايجابية التي حصلنا عليها من مختلف الجهات قوت اعتقادنا ان هذا المنهج يتفق تماما مع حاجاتنا الحقيقية ومع الامكانات ؛ ويشجعنا هذا على التقدم في هذا الصدد .

وفي هذا المجال الصعب وهو مجال نزع السلاح فان الارادة يجب أن يصحبها الخيال . وبغية حفز الخيال والتصورات فقد اقترحنا اقامة معهد دولي لنزع السلاح . وفي الدورة الاستثنائية اقترحنا أن توضع في خدمة المجتمع الدولي أكثر الوسائل التكنولوجية حداثة بانشاء وكالة دولية لرصد الأقمار الصناعية .

وفي الحاليتين سيكون من اللازم تجنيد العلم ورجال العلم لصالح نزع السلاح . ولنفس الهدف ، فانني أعلن اليوم ان فرنسا تقترح عقد دورة دولية في باريس حول موضوع " العلم من أجل نزع السلاح " . وان هذه الندوة التي يمكن أن تكون مقدمة لأعمال المعهد تهدف الى الربط بصورة أكبر بين المجتمع العلمي وعملية نزع السلاح بمطالبة المجتمع الدولي بأن يساهم بمساهماته الفكرية والاخلاقية .

عالم اكثر تضامنا وعالم اكثر أمنا ، ولكن أيضا عالم أكثر تنظيما .

ان العالم الذي نعيش فيه يتميز بخاصتين أساسيتين . هناك الاختلاف في النظم السياسية والمعتقدات الفلسفية والدينية والتقاليد القومية والثقافات .

الاختلاف من القوة والثروة والقدرة على وصول المعرفة .

ان هذا الاختلاف يقارب بين البشر ، لأنه يدعوهم الى الحوار وتبادل الأفكار . ان

الاختلاف الثاني في القوة والثروة والمعرفة يؤدي الى التباعد بينهم .

كيف يمكننا أن نقوم بشئٍ يسمح بتقوية الاختلافات الأولى وإزالة الثانية ؟
 اسمحوا لي كأوروبي أن أتحدث معتمدا على تجربتي منذ ثلاثين عاما خرجت أم أوروبا من
 النزاع العالمي محطمة . ان هذه الدول الأوروبية التي كانت من أغنى وأقوى الدول لم تعد تمتلك
 الموارد الكافية لإعادة بنائها .

لقد انقضت ثلاثون سنة ، وهذه الدول نفسها بفضل المعونة التي تلقتها وبفضل جهودها
 وأيضا بفضل التعاون الوثيق الذي قامت به فيما بينها قد استعادت مكانتها في العالم . ودون أن
 تتنازل عن شخصيتها أو عن استقلالها ، فانها قد شكلت مجتمعا يمثل اليوم عاملا أساسيا من عوامل
 التوازن الدولي .

قد تكون بعض الأوساط قد خشيت من أن تكون أوروبا المشكلة من ست دول ثم من تسع والتي
 ستشكل في المستقبل القريب من اثنتي عشر سوف تنفلق على نفسها . ولكن التجربة لأكثر من عشرين
 عاما تثبت عكس ذلك . ففي اطار المجموعات المتشابهة الحجم ان المجتمع الاوروبي هو دون شك
 أكثر المجتمعات انفتاحا على العالم . وهذا ينطبق على تجارته ومساهمته في مساعدة التنمية أو في
 مساهمته في حل المشاكل العالمية الكبرى . وليس من قبيل الصدفة أن الانفراج في القارة الأوروبية
 كلها قد تقدم بنفس سرعة تقدم منظمة أوروبا الغربية .

ان هذه الدول الاوروبية ، بتعاونها وزيادة ترابطها لم تشكل كتلة ، بل على العكس تماما . فهي قدمت نوعا جديدا من التجمع الاقليمي . لأن هذا التعاون قائم على قابليات وتجانسات تاريخية ، وجغرافية ، وثقافية واخرى تستند الى القيم الانسانية ، فهي تحمي التنوع وتساعد على تخفيف الاختلافات .

ان حالة أوروبا ذات مغزى كما يبدو لي ، ولكنها ليست حالة منعزلة وقد أخذت انفراديتها تقل تدريجيا . اننا نشهد في كل مكان تقدم التضامن الاقليمي . فهناك حيوية متزايدة على مستوى القارات وشبه القارات في المنظمات القائمة على أساس جغرافي ، مثل منظمة الدول الأمريكية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومجموعة الأنديز ورابطة دول جنوب شرقي آسيا . ان هذه الظاهرة اكثر انتشارا من ألا تشكل استجابة الى حاجة شائعة على النطاق العالمي . وفي رأيي ، انها تعكس تطلع كل من امنا الى التوفيق بين مطلبين اساسيين : الحاجة الى اثبات ذاتها دون أن تصبح منعزلة ، والحاجة الى المشاركة دون الخضوع والتبعية .

ان العالم المتعدد الاطراف والاقطاب الذي يبنى به هذا التطلع سوف يختلف عن عالم الأمس اختلافا عميقا . وتعتقد فرنسا أنه سوف يكون عالما أفضل . وطالما وجد معسكران فقط لا بد أن تبدو مكاسب الواحد خسائر للآخر . ان منطق علاقاتهما هو المجابهة والحل الوسط الوحيد المستطاع هو الوضع القائم او بعبارة أخرى ، الجمود . وعلى النقيض من ذلك فان تعدد الأقطاب يوفر المزيد من التوازن العام ويشجع على التغييرات الضرورية ويجعل من الأيسر حل النزاعات المحلية . ان الدور الايجابي الذي لعبته منظمة الدول الأمريكية في تطور نيكاراغوا والمساعدة الحاسمة التي وفرتها الدول الأفريقية في تحقيق حل سلمي لمشكلة تشاد ، تعتبر أمثلة واضحة ومقنعة .

ان الأحداث الأخيرة في وسط أفريقيا تشكل دليلا جديدا واضحا على ذلك . ان الافارقة أنفسهم - عن طريق القرارات التي اتخذوها في مؤتمر كيجالي - هم الذين حددوا الفظائع التي ارتكبت وأدانوها . ان الرئيس السابق لجمهورية أفريقيا الوسطى ، ورئيس الوزراء العامل وزعماء آخرين هم الذين قاموا بمبادرة تحرير بلادهم . ان فرنسا التي كانت قد أوقفت معونتها بمجرد أن

قدمت لجنة القضاة الافارقة استنتاجاتها ، استجابت على الفور لطلب السلطات الجديدة باستئناف هذه المعونة وهكذا امكن القضاء على حكم الطغيان بدون اراقة دماء .

وليس هناك خوف من أن يكون دعم تلك المنظمات الاقليمية خطرا على الهويات الفردية للسيادات الوطنية التي نحرص عليها أو على الطبيعة العالمية للمجتمع الدولي . بل على العكس تماما ، ان ذلك لن يكون من شأنه الا حماية الأولى واثراء الثانية .

ان ذلك يشاهد واضحا ، حتى هنا في منظماتنا . فوجود التجمعات الاقليمية لم يمنعنا أبدا من بحث المسائل الكبرى لعصرنا . والحقيقة انها جعلت مثل هذا البحث أيسر وأكثر جدوى . وفي الحقيقة لمن خصائص المنظمات الاقليمية انه لا يوجد سبيل أفضل لتأكيد هويتها من الحوار والتعاون .

ومراعاة لهذا البعد الجديد لعالم اليوم ، جددت فرنسا اهتمامها بقارة امريكا اللاتينية . وفي هذا الصدد أود أن اذكر بالزيارتين اللتين قام بهما السيد جيسكار ديستان الى البرازيل والمكسيك على التوالي . وهذه الفكرة ذاتها هي التي جعلت رئيس الدولة الفرنسية يدعو الى مفهوم "الحوار الثلاثي" بين أوروبا وأفريقيا والبلدان العربية . وبتنفيذ هذا المشروع ، فان هذه التجمعات الثلاثة لا تؤكد على التكاملات الواضحة التي تربط بينها فحسب بل تضعها في خدمة التقدم والسلم . انها ستساعد على ارساء أسس عالم أكثر توازنا ، وأكثر انفتاحا ، حيث تزول اغراءات الهيمنة العتيقة ليحل محلها نداء التضامن .

ان العالم الذي يسوده المزيد من التضامن والأمن والتنظيم والذي تأمل فرنسا ان تراه والذي تسعى الى ايجاده سوف يكون له معنى فقط اذا عمل من اجل خدمة البشرية وكرامتها وحقوقها . ونظرا للسمة العالمية التي تتصف بها منظماتنا وللشريعة التي يضيفها عليها انتماء جميع الدول اليها ، تقريبا ، يصبح لها دور حاسم تؤديه . ان منظماتنا هي التعبير عن الضمير العالمي ، وفي الوقت ذاته ، عن تنوع الثقافات . ويعتبر الميثاق الآن أكثر من أى وقت مضى المرجع الضروري الذي يهيئ لنا سبيل التعايش بصورة أفضل ويجعل كرامة الانسان التي ينادى بها والتي يعرفها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، اكثر فعالية وأوسع انتشارا . انه يجب التعبير عن كرامة الانسان من خلال المساواة بين الجميع . اننا ، مع المجتمع الدولي بأسره ، ندين الأنظمة القائمة على أساس التمييز العنصرى ، مثل الفصل العنصرى .

ان الأمم المتحدة ضمان حاسم لسلام العالم ولكرامة الفرد . وقد دلت على ذلك في مواقف عظيمة عديدة ، سواء بالتذكير بالمبادئ أو المناداة بالقانون أو من خلال أعمالها وندواتها من أجل مساعدة الدول . وبالنسبة لمأساة لاجئي جنوب شرقي آسيا - على سبيل المثال - أدت منظماتنا ورها الفريد بالعمل طبقا لاهدافها السلمية والانسانية . وقد قدمت فرنسا - كما هو معروف جيدا - مساعدتها الكاملة للمنظمة . انها الملاذ وأرض اللجوء ، وقد فتحت ابوابها على مصراعيها لأولئك الذين ابعدوا ، سوف تستمر في استقبال كل اولئك الذين تستطيع ان توفر لهم مستقبلا يتلاءم مع آمالهم .

ان جهود منظماتنا وجهود الدول للاستجابة الى مواقف اليأس الملحة لا ينبغي ان تنسينا الأمل الصامت الكامن في صدور الملايين من الناس اسرى الفقر . فما من انسان ، ولا زعيم يمكنه ان ينعم براحة البال طالما يسود المعاناة والخوف والازدراء بالقانون هذه الارض . ان هذه معركة واحدة علينا جميعا أن نخوضها معا بصرف النظر عن اختلافاتنا ، لأنها معركة السلام على الأرض .

السيد باهر (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس : من دواعي

سرورى الخاص أن أراكم ترأسون هذه الدورة للجمعية العامة ، وأود أن اهنئكم بكل اخلاص على
انتخابكم .

فانتم تمثلون بلدا وقارة تشعر النمسا بقرابة خاصة معها . وخلال حوالي عشر سنوات باعتباركم
مثلا دائما لبلدكم ، فقد جمعت بين ثراء الخبرة والمعرفة الشاملة والاخلاص العميق لمثل منظمنا .
وان ما تتصفون به من سمات قيادية وما تتمتعون به من مهارات دبلوماسية تبشر بالخير لنجاح أعمال
هذه الدورة للجمعية العامة .

وفي الوقت ذاته أود أن أعبر عن امتناني الخالص ، وامتنان بلدى ، لسلفكم السيد
أندالسيو لبيفانو ، وزير خارجية كولومبيا السابق ، للكياسة والفهم السياسي غير العادى الذى
أظهره أثناء رئاسته للدورة الماضية للجمعية العامة .

وأود أيضا أن أعبر عن ترحيبي الخاص بوفد سانت لوسيا . ويقبول سانت لوسيا في عضوية
الأمم المتحدة تكون منظمنا قد اتخذت خطوة أخرى نحو تحقيق عالمية التمثيل ودعمت دورها
باعتبارها محفلا للتعاون الدولي العالمي .

منذ عام مضى ، عندما تحدثت أمام هذه الجمعية كان هناك مدعاة قليلة الى التفاؤل أو
الارتياح . ولا يستحق الموقف الدولي اليوم الا تقييما أقل ايجابية . فنحن نعيش في عالم يتسم
بالمنازعات الاقليمية ومهدد بسباق تسلح غير مكبوح ، وخلل اقتصادى ، وفقر متزايد في البلدان
النامية وظروف بيئية دائمة التدهور . وحيثما نوجه انظارنا ، نرى معاناة انسانية ، وبؤسا وافتقارا
الى الحرية .

وفي مثل هذا الموقف لا نستطيع أن نشعر باليأس وان نكون ساخرين . بل ، بدلا من
ذلك ، يجب ان نواجه المشكلات العالمية الرئيسية ونحاول ان نحلها بروح من التضامن الانساني .
ان الجهود التي تبذل للقضاء على عدم التوازن في النظام الاقتصادى العالمى لم تكن
ناجحة كلية حتى الآن . فالدول الفقيرة ما زالت تصبح أفقر والدول الغنية تزداد ثراء . فالجهود
الجديدة والمتجددة سنحتاجها حتى نتغلب على المشكلات السائدة في الاقتصاد العالمى ، وخاصة
تلك التي تؤثر على البلدان غير المتميزة .

ونشعر بتشجيع من المبادرة التي اتخذتها البلدان النامية لبدء جولة من المفاوضات العالمية حول التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . واننا نشعر بأن مثل هذه الجولة العالمية والتي يمكن ان تتم في اطار نظام الأمم المتحدة ومع المشاركة الكاملة من كل الدول يمكن أن تسهم اسهاما كبيرا في ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية العالمية الرئيسية . وحتى نؤمن النجاح لمثل هذه المفاوضات يجب ايلاء اهتمام خاص لاعداد دقيق لها .

ان مؤتمر الامم المتحدة الأخير حول العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية أظهر بجلاء حقيقة انه مع توفر الاصرار والارادة السياسية الضرورية ، يستطيع المجتمع الدولي ان يستجيب بطريقة بناءة الى تحديات التنمية . ونحن واثقون من أن برنامج عمل فيينا الخاص بالعلم والتكنولوجيا سيفتح طرقا جديدة أمام التعاون الدولي . وقد اتخذت النمسا فعلا الخطوات الضرورية لكي تسهم بحصتها في الصندوق المؤقت الذي انشئ مؤخرا .

ان أية جهود مجدية من أجل التنمية الاقتصادية العالمية يجب ان تتضمن التصنيع باعتباره أحد المكونات الأساسية . وفي الموافقة على الدستور الجديد لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، فان المجتمع الدولي قد اعترف بالدور الرئيسي لتلك المنظمة في تشجيع وتنسيق الأنشطة في هذا الميدان .

وفي متابعة جهودنا لاحتراز تقدم في مختلف المجالات في الحوار بين الشمال والجنوب ، يجب ان نضع في أن هاننا فوق كل شيء اعتبارين اساسيين يمكن أن يساعدنا على احتراز تقدم حاسم في اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد عادل .

فمن ناحية ، يدور في ذهني مفهوم زيادة نقل الموارد من البلدان الصناعية الى البلدان النامية ، وهو مفهوم طرحه مرارا وتكرارا الدكتور برونو كرايسكي ، مستشار النمسا الاتحادية ، وانا طبق بطريقة ملائمة ، فانه سيزود البلدان النامية بوسائل اضافية لتنمية بنيتها الأساسي .

ومن ناحية أخرى ، أود أن أؤكد من جديد ايماننا بأنه في عالم به موارد محدودة ، فان تزايد نفقات التسليح تبعد موارد بشرية وتكنولوجية هائلة ، لذلك يجب ان نتحكم فيه . وخفض نفقات التسليح دون شك يمكن ان يسهم اسهاما كبيرا في سد الثغرة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

ان جهود المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة في الأمم المتحدة ، لاتخاذ خطوات فعلية للحد من السلاح ، لم تمنع بأى شكل الاستمرار في سباق التسلح . كما لم يقلل الخطر العظيم الناتج عن سباق التسلح بالنسبة الى مستقبل البشرية .

وفي ١٨ حزيران / يونيه من هذا العام ، فان المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها في فيينا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كانت خطوة هامة في عملية خفض التوترات بين الشرق والغرب ، ويجب اعطاء دفعة لهذه الخطوة ، ولا يمكن التقليل من الأهمية السياسية لهذه المعاهدة ، ويسعدنا ان هذا الحدث التاريخي وقع في فيينا .

ان هذا التقييم الايجابي لمعاهدة سولت الثانية لا يمكن ان يجعلنا ننسى ان المعاهدة لا تمثل الا خطوة واحدة على الطريق نحو نزع السلاح . وان ارتياحنا لتوقيع معاهدة سولت الثانية يقترن بالأمل الخالص في أن يتم قريبا التصديق على المعاهدة ، وأن تتبعها مفاوضات أخرى تؤدي الى خفض ترسانات السلاح الخاصة بالدول التي تمتلك أسلحة نووية . علاوة على ذلك ، فان المؤتمر الثاني لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة ، المقرر عقده في العام القادم ، يجب ان يكون تذكرة تأتي في حينها بالالاحاح على ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة لنزع السلاح النووي .

ونأمل ايضا في أن استكمال معاهدة سولت الثانية بنجاح سوف يشجع على بذل مزيد من الجهود في الميدان العسكري بهدف تخفيف التوترات .

وفي هذا الاطار تدور في ذهننا بصفة خاصة مفاوضات فيينا حول خفض المتبادل للقوات والأسلحة وما يتصل بها من اجراءات في وسط اوربا . وبعد أكثر من ستة أعوام من المفاوضات لا بد من نتائج ملموسة لكل أوروبا .

ونتوقع ايضا بان معاهدة سولت الثانية ستكون لها آثار ايجابية على نتيجة الاجتماع الثاني للمتابعة لمؤتمر الأمن الاوروبي ، الذي سيعقد في العام القادم في مدريد . وهناك مؤتمرات كثيرة مؤداها ان المسائل المتعلقة بالانفراج في الميدان العسكري ستلعب دورا هاما في اجتماع مدريد . وان المبادرات ، مثل الخطة الخاصة بمؤتمر نزع السلاح في أوروبا المقدمة من فرنسا والمقترحات المقدمة من دول حلف وارسو في أيار/مايو هذا العام ، تدعو الى الأمل في احراز تقدم بصفة خاصة في اطار المبادرات التي تتخذ "لاجراءات بناء الثقة" .

وتعلق النمسا أهمية كبيرة على اجراءات نزع السلاح لأننا مقتنعون بأن التطورات الايجابية المستمرة في الانفراج تعتمد الى حد كبير على النجاح في ميدان نزع السلاح . وتؤمن النمسا ايماننا قويا بأن سياسة الانفراج التي لا نرى لها أى بديل مجد ، أقول انه بدون وجود تقدم ملموس في الحد من نزاع التسلح ، فان هذه السياسة ستفقد قوة التصديق لها وستأثر نتيجة لذلك .

في مجال حقوق الانسان يجرى الحديث حول ما يسمى " بالجيل الثالث من حقوق الانسان " . وفي الوقت ذاته يجب ان نلاحظ بامتعاض وخيبة أمل ان في مناطق واسعة من العالم لم ينفذ حتى " الجيل الاول " من حقوق الانسان ، اى تلك الحقوق الاساسية النابعة من مفهوم الحريات الفردية . وفي كل يوم نسمع بمحاكمات تفرض اقصى العقوبات دون احترام حتى أبسط حقوق الدفاع . اننا نسمع بالتعذيب ، والطرده ، والطغيان وما زالت عقوبة الاعدام ممارسة معمولاً بها في نظم القانون الجنائي لكثير من الدول . ونحن في النمسا نرفض بشدة هذا النوع من العقوبة باعتباره لا يتفق مع كرامة الانسان وقدسية الحياة البشرية . ونأمل في ان تكفل بالنجاح عن قريب الجهود الرامية الى القضاء على نطاق عالمي على هذه العقوبة اللانسانية القاسية والمبادرات التي بدت في مجلس اوروپا لها أهمية خاصة في هذا المجال .

ان الموقف يبعث ايضاً على الاكتئاب في مجال تنفيذ ما يسمى " بالجيل الثاني لحقوق الانسان " اى تلك الحقوق الاساسية النابعة من مفهوم المساواة ، والمقصود بها ضمان الاحتياجات المادية لبقاء الانسان . ولست في حاجة الى الاشارة الى أكثر من التقارير اليومية عن ارتفاع معدلات البطالة في اجزاء كثيرة من العالم . ان الموقف بالنسبة للشباب المتعطّل المحروم من حق العمل منذ البداية يبعث على القلق بصفة خاصة . ويجب ألا ننسى ايضاً ملايين الناس المهتدة حياتهم بالجوع ، والذين يواجهون المستقبل بدون امل في اى تحسين لظروفهم واوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

ويصح ذلك بصفة خاصة فيما يخص ملايين اللاجئين الذين يعيشون في اجزاء عديدة من العالم . كل هؤلاء اللاجئين ضحايا لانتهاكات حقوق الانسان ، الذين يسمعون الى الالتجاء نتيجة للتمييز العنصرى او الدينى او للاضطهاد السياسى ، وأولئك الذين ينكر عليهم الحق في وطن أو الذين يضطرون بدافع الجوع الى مغادرة بلد هم .

توجد في اوروپا الاف كثيرة من هؤلاء الاشخاص ، في حين انه ما زال في الشرق الاوسط ٦٥٠ فلسطيني يعيشون في المخيمات ، وفي افريقيا يضطرد عدة ملايين الى العيش كلاجئين في ظروف بائسة كثيرا ما يكون ميئوسا منها . وخلال هذا العام فان تدفق اللاجئين بالجملة في جنوب شرق آسيا قد أدى الى موقف مأسوى استوجب اتخاذ اجراءات فورية . ونحن نعترف بالامتنان

بجهود الدكتور كورت فالد هايم ، الامين العام للأمم المتحدة ، والذي دفعه هذا الموقف الى عقد مؤتمر في جنيف في هذا الصيف بغية تحسين احوال هؤلاء اللاجئين . ان اهداف ذاك المؤتمر انسانية بحتة وقد حققها بفضل تعهدات عديدة بتقديم المساعدة . ومع ذلك فان القضايا السياسية التي تكمن خلف مشكلات اللاجئين مازالت دون حل . ولا يسعني الا ان اكرر النداء الذي وجهته في جنيف ، في سبيل احترام الحقوق الاساسية لكل فرد لضمان عدم اضطرار احد الى البحث عن ملجأ في الخارج .

وأود أن شيد هنا بالجهود الخارقة التي بذلها المفوض العام لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة في ادارة مهامه المتزايدة ، من اجل تخفيف معاناته اللاجئين في كل انحاء العالم ، وان اعبر له ولمعاونيه عن امتنان حكومتي .

ان الارهاب يشكل تهديدا خطيرا لحقوق الانسان وللنظام القائم في مجتمعاتنا وكذلك للنظام العالمي ذاته . ونحن ندين بشدة كل مظاهر الارهاب سواء كانت بد وافع سياسية او بد وافع اجرامية محضة . اننا ندين كل فعلة ارهابية سواء قام بها افراد ، أو جماعات منظمة أو دول . فلا يجوز ان يكون هنالك اي مبرر للارهاب مهما كان . ونحن نؤيد كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء عليه ، وبصفة خاصة المبادرات التي اتخذتها هذا المجال الامم المتحدة ويسعدنا ان نلاحظ ان اللجنة الخاصة المعنية بصياغة معاهدة دولية ضد احتجاز الرهائن قد نجحت في استكمال وضع مشروع نص ، ونأمل في ان يلقى هذا المشروع الموافقة العامة . وبالنسبة الى المنازعات العديدة السائدة في عالمنا اليوم ، أود أن اشير فقط الى ثلاثة منها اعتبرها تمثل المنازعات القائمة في اماكن اخرى . ألا وهي : قبرص ، والشـرق الاوسط ، والجنوب الافريقي .

ان النمسا ، شأنها شأن بلدان اخرى كثيرة ، كانت تأمل في اماكن احراز تقدم كبير نتيجة للقرار الذي امكن التوصل اليه في ايار/مايو من هذا العام لاستئناف المحادثات بين الجاليتين في قبرص - وحتى الان فان هذه الامال لم تتحقق .

ان تواجد قوات الامم المتحدة في قبرص له ١٥ عاما الان يجب ان يدفع اطراف النزاع الى ان تعمل بمزيد من الجدية لتحقيق حل دائم مرض للفريقين . كما ينبغي ان يخدم وجود قوات

الامم المتحدة في قبرص هدف توفير الشروط اللازمة لتسوية تفاوضية . ومن المهم ألا يكون لدى أحد انطباع بأن تواجد الامم المتحدة في قبرص هو اقرار للوضع الراهن .

وأود أن انتهز هذه الفرصة لكي اشكر باخلاص الامين العام على جهوده التي لا تكتفئ للتوسط بين الاطراف في هذا النزاع . وفي الوقت ذاته أود أن أشكر كل جنود الامم المتحدة في قبرص وفي الشرق الاوسط ايضا على اسهامهم في مساندة عمليات الامم المتحدة للمحافظة على السلم وان اعبر عن تقديرنا الكامل لهم .

ان ازمة الشرق الاوسط - من اخطر الازمات المتفجرة في العالم ، نظرا الى تقعد ها وعلاقتها بمشكلات تمت الى الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والى حقوق الانسان .

اننا نعترف ونقدر كلية الجهود التي بذلتها اسرائيل ومصر بتأييد من الولايات المتحدة الامريكية والتي ادت في النهاية الى عقد اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل ولكن لسوء الحظ علينا ان نلاحظ انه لم تتخذ خطوات اخرى ضرورية لايجاد سلم شامل عادل ودائم على اساس المبادئ الموضحة في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وعلى اساس الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ومع كل ، فثمة عناصر ايجابية في التطورات الاخيرة . ان لدينا انطباع بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد عدلت من اهدافها السياسية السابقة وبذلك توفر لها تقييم اكثر واقعية للمكانيات السياسية في الشرق الاوسط . وفي الوقت ذاته فان المجتمع الدولي يظهر اتجاهها متزايدا نحو الاعتراف بأنه لا يمكن ان يكون هناك سلام دائم دون ايجاد حل عادل للمسألة الفلسطينية ولا يمكن تحقيق مثل هذه التسوية الا عن طريق مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين . ان الاغلبية العظمى من الفلسطينيين اليوم يقبلون منظمة التحرير ممثلا لهم . لقد تطور الموقف بحيث أصبحت المفاوضات مع الشعب الفلسطيني ممكنة فقط من خلال منظمة التحرير الفلسطينية . واصبح واضحا بالمثل ان ايا ممن يعنيه التعرف على اراء الفلسطينيين عليه ان يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية . وطالما بقيت مسألة فلسطين دون حل ولم ينفذ بالكامل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بما في ذلك الاعتراف العام بوجود آمن لدولة اسرائيل لن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط .

وحيث ان جهود السلام في السنتين الماضيتين لم تؤد الى النتائج التي كنا نؤملها
فسيتمين على الامم المتحدة من جديد ان تعزز جهودها في هذا المجال . فييدولي ان انه
من المستصوب ان ندعو الامين العام الى عقد لقاء لاجراء مفاوضات مباشرة بين كل الاطراف المعنية
والمهتمة بالامر .

ان احداث لبنان تشكل بالنسبة لنا نتائج مأساوية للنزاع الذى لم يحل هناك . ان الضحايا الكثيرين لهذا النزاع ، والدمار الواسع الذى سببه يدل على الطابع الملح لضرورة احراز تقدم في مجال السلام في الشرق الاوسط . ويجب ألا يبقى العالم غير مكترث في حين ان ذلك البلد يواصل المعاناة ويكون ضحية لتدخلات عسكرية مستمرة .

ان الموقف في جنوب افريقيا يدعو الى القلق العظيم . فليس هنالك ما يدل على ان حكومة جنوب افريقيا تبتعد عن سياسة انتهاج التمييز العنصرى بطريقة منظمة مبنية على المؤسسات . ان قمع معارضي الفصل العنصرى ، وحظر المنظمات ، والاستمرار في سياسة بناء البانتوستانات ، كل هذا يؤدي الى زيادة التوترات في الجنوب الافريقي ويقود الى نتائج مأساوية . ان النمسا تدين سياسة الفصل العنصرى وتدعو الى مواصلة بذل جهود الامم المتحدة للقضاء على هذه الصورة من انتهاك حقوق الانسان بطريقة منظمة ومؤسسية .

وفي العام الماضي كنا نأمل في انه سيكون بالامكان قريبا الترحيب بناميبيا بين اعضاء الامم المتحدة . ولكن آمالنا قد اخبطت مرة اخرى . ومع ذلك ، فما زلنا مؤمنين بأن خطة الامم المتحدة من اجل اقامة دولة ناميبيا ديمقراطية مستقلة ، هي الاسلوب الوحيد الممكن لتحقيق حل سلمي لمشكلة ناميبيا . اننا نناشد بقوة جميع الاطراف المعنية لكي تكون على استعداد للتعاون ، حتى تجعل بالامكان استئناف المفاوضات وان تنتهي بطريقة ناجحة . ان النمسا ما زالت مستعدة لكي تشارك بنشاط في تنفيذ خطة الامم المتحدة في هذا المجال .

ان مؤتمر الكومنولث الذى عقد في لوساكا في شهر آب/اغسطس الماضي قد حقق مرحلة جديدة بالنسبة الى مسألة روديسيا الجنوبية . اننا نرحب بجهود دول المواجهة لتسهيل ايجاد حلول لصالح شعب زمبابوى . ونحن نقدر ايضا المبادرة الجديدة التي قامت بها بريطانيا العظمى للوصول الى حل مقبول لجميع الاطراف .

ورغم ان صورة الموقف العالمي التي قدمتها لا يمكن ان تكون صورة تبعث على التفاؤل ، الا انني لا اريد ان اشارك مع الذين ينتقدون منظماتنا . بل بالعكس ، فانني ادرك ان الموقف الدولي كان يمكن ان يكون اكثر سوية لولا معاونة الامم المتحدة . ان تنظيميا عالميا ونظاما عالميا ، مهمما ظهرا غير كاملين او غير فعالين - كما قد يظهرا في الوقت الراهن - امران تتزايد الحاجة اليهما

ولا غنى عنهما . ان اقامة نظام عالمي جديد وتحقيق السلام والأمن العالميين ، هو التحدي الذي يواجهه عصرنا هذا .

وبينما ان طرق ووسائل الدبلوماسية التقليدية قد تكون كافية للتحكم في بعض المشكلات الضخمة ، الا انها لا يمكن ان تتيح الحلول الدائمة . ومن ثم ، فانه يجب ان نبحث عن طرق جديدة لحل المنازعات . ان مثل هذه الوسائل هي موضع دراسة مكثفة من جانب المجتمع العلمي وخاصة في مجال البحث من اجل السلام .

ويجب ان نحاول تطبيق العلم وما يقترن به من قدرة فكرية على تنظيم التعاون الدولي ، ومن اجل قضية تحسين عملية اتخاذ القرار السياسي . ان قطاعا من الذكاء الانساني وقدراته يبذل في انتاج ترسانات ضخمة من الاسلحة ، فانا ما استخدم في اتجاهات ايجابية يمكن ان يؤدي الى نتائج مشجعة .

على اية حال ، يجب ان نستغل ، بطريقة اكبر ، العلم والمعرفة العلمية حتى نواجه بنجاح المشكلات المتزايدة باستمرار والاطار المتزايدة التي ابتليت بها البشرية اليوم والتي تكمن في جذور المنازعات السياسية . وانني اشير بصفة خاصة الى المشكلات المتعلقة بالطاقة ، واستغلال الاساليب التكنولوجية الحديثة وحماية البيئة .

ومن بين هذه المشكلات ، مسألة الطاقة ، ويبدو وانها تكتسب اهمية خاصة لانها تكمن في جوهر القضايا الخاصة بمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان آفاق النماء للاقتصاد العالمي سوف تعتمد الى حد كبير على الطريقة التي نتمكن بها من معالجة هذه المشكلة . ونحن نشعر باننا في مجال الطاقة ، بصفة خاصة ، هنالك حاجة ملحة الى دعم الاطار الدولي من اجل اتخاذ الاجراءات والقيام بعمل . ونعتقد ان الامم المتحدة سوف تكون المحفل الاكثر ملاءمة لمعالجة مشكلة الطاقة على اساس عالمي . وفي هذا الاطار ، فان مؤتمر الامم المتحدة بشأن المصادر الجديدة والمصادر المتجددة للطاقة المزمع عقده في عام ١٩٨١ ، يكتسب ، في رأينا ، اهمية ودلالة خاصتين . ومع اخذ هذه الفكرة في الاعتبار ، فان حكومة النمسا الفيدرالية ، قد قررت ان تدعو الامم المتحدة الى عقد هذا المؤتمر في فيينا . ونحن نؤمن بأن العاصمة النمساوية ، باعتبارها مقرا لعدد من المنظمات الدولية الهامة ووكالات الامم المتحدة في مجال الطاقة والصناعة والتكنولوجيا ، سوف تكون مكانا ملائما لعقد ذلك المؤتمر .

وتمشيا مع سياسة الحياد التقييدية ، تود النمسا ان تعيش في سلام واخا^١ مع جميع امم العالم . ورغم انه ما زالت هناك خلافات بدرجات متفاوتة في علاقاتنا الخارجية ، الا اننا نجحنا في اقامة علاقات ودية مع جميع البلدان ، وهذا ينطبق بصفة خاصة ، بغض النظر عن النظم الاجتماعية المختلفة ، على جيراننا في اوروبا والاعضاء الدائمين في مجلس الامن . ان حكومة النمسا ستواصل بذل كل جهد لا تباع سياسة دائمة قائمة على الانفراج ليس فقط للمحافظة على العلاقات الطبيعية في جميع المجالات ولكن ايضا لزيادة وتحسين هذه العلاقات .

وفي هذا المقام ، اود ان اشير الى المجموعات العرقية غير الناطقة بالالمانية التي تقطن النمسا . اننا نعتبرها من مظاهر اثراء حياتنا الثقافية . ان هذه المجموعات في الوقت نفسه تعتبر جسرا بيننا وبين الدول المجاورة . لذلك فان ارادتنا وسياستنا المعلنتين تؤمنان بقاء هذه المجموعات العرقية وتحميان لغتها وثقافتها .

لقد مضى حوالي عشر سنوات حتى الآن على اتفاق النمسا وايطاليا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٩٧ (د-١٥) ، وقرار الجمعية العامة ١٦٦١ (د-١٦) بشأن الاقتراح الخاص بحل مسألة البترول الجنوبي . ان هذا الحل قد تمت الموافقة عليه بطريقة ديمقراطية عن طريق الاجمعة السياسية المعنية في النمسا وايطاليا والبترول الجنوبي . ان اتفاق الرأي بشأن ترتيبات جديدة للاستقلال الذاتي للبترول الجنوبي بالاضافة الى تنفيذ الاجراءات الواردة فيما يسمى " بصفقة البترول الجنوبي " ، قد خلقا امكانات جديدة لتحسين التعاون بين النمسا وايطاليا .

ورغم التقدم الذي تم احرازه خلال السنوات الماضية ، يجب علي ان الاحظ ان عددا من المسائل ، بما في ذلك بعض مسائل لها اهمية حيوية ، لم تحل بطريقة ناجحة . ومع كل ، يجب علينا ان نأمل باستمرار في ان جهودنا - لصالح جميع الاطراف - سوف تكفل بالنجاح في ايجاد حلول للمشكلات المتبقية ، وذلك في المستقبل القريب .

وفي ختام كلمتي ، اود ان اؤكد من جديد تأييد النمسا القوي للامم المتحدة . وفي ٢٣ آب/اغسطس من هذا العام ، سلمت النمسا الى الامم المتحدة المركز الدولي في فيينا والذي سيكون مقرا دائما لعدد من المنظمات الهامة والوكالات التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، ويجب ان يعتبر هذا رمزا لاستمرار التزام النمسا بالامم المتحدة وبأهدافها .

السيد فايرينين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انني اهنتكم على انتخابكم لشغل منصب رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . اننا نعترف فيكم ممثلا ، يحظى باحترام عميق ، اذ ولدت تقيم معها بلادى علاقات وثيقة بصورة خاصة . ان تنزانيا بقيادة رجل الدولة البارز ، الرئيس نيريري ، قد لعبت دورا اساسيا في الشؤون الافريقية والدولية . واسمحوا لي ان اؤكد لكم - سيادة الرئيس - تأييد وفد فنلندا لكم في الاضطلاع بمهمتكم الكبيرة .

واود ايضا ان ارحب بحرارة بسانت لوسيا احد ث عضو في الامم المتحدة .
 اننا نحضر الى هذه القاعة للحديث باسم حكومتنا ونفعل ذلك لان الامم المتحدة هي منظمة
 تضم دولاً ذات سيادة ، غير ان الحكومات تمثل الشعوب . وباسم هذه الشعوب ، انشئت الامم
 المتحدة . وبصفتنا ممثلين للحكومات ، يجب ان يكون عملنا وفق آمال وتطلعات شعوبنا .
 ان الافراد ، وخاصة الشباب ، ينظرون اليوم الى المستقبل على انه غير مأمون ، بل مخيف .
 ورغم ان الجهود التي بذلت لاحتراز التقدم في الحد من التسليح وتحقيق نزع السلاح ، فما زال سباق
 التسليح مستمرا . وهناك ايضا اجماع في الرأي على ضرورة حل مشاكل التخلف والفقير ، ومشكلة الشهوة
 المتزايدة التي تفصل بين الدول الفقيرة والغنية . ان اهدار الموارد الطبيعية النادرة وتدهور
 بيئة الانسان ، يعرضان للمخطر مستقبل الاجيال الحالية والمقبلة .
 وهناك شعور منتشر اليوم بأن العالم كالسفينة الجامعة . ويبدو ان عامل الوقت ليس نسي
 صالحنا .

ومما يزيد من عدم هذا الاستقرار ان اتجاهات الانفراج ونزع السلاح الايجابية ، التي بدأت
 تتضح مؤخرا ، يبدو وانها قد فقدت دفعتها . ورغم ان نزع السلاح قد اسفر عن بعض النتائج الا
 انه معرض للمخطر بسبب تزايد سباق التسليح ، وهذا بدوره يعرض للمخطر النتائج التي حققها الاطراف
 نفسها في مجال زيادة أمنها ، كما حققها العالم أجمع . وفي نفس الوقت ، فان سباق التسليح يمثل
 عبئا اقتصاديا ملقى على عاتق الامم والافراد . ان انماط التعاون السلمي المبنية على الانفراج تتعرض
 بدورها للمخطر ، واستخدام القوة يتزايد فيما بين الدول ، وفي الدول نفسها .
 ثانيا ، بالنسبة الى النظام الاقتصادي العالمي ، فقد اصبح من الواضح ان النظام القديم
 لم يعد يعمل بفعالية ، ورغم ذلك لا توجد اجهزة جديدة مستعدة لكي تحل محل الاجهزة القديمة .
 ان مشاكل التخلف معترف بها ، ولكن الاتفاق العام في الرأي بشأن حلولها لم يتحقق بعد . كما
 ان حالة الفوضى الناتجة عن ذلك ، وحالة عدم الاستقرار ، هما امران لا يستطيع احد ان يتحملهما
 سواء كانت الدول المتقدمة او الدول النامية .

ان النمو الصناعي يهدد بأن يؤدي الى الاستخدام المتزايد للموارد غير المتجددة ، مما
 يلقي عبئا ثقيلا على البيئة . ومن الادلة على ذلك ، قضية الطاقة بصفة خاصة . ان جميع بدائل

الطاقة المتوفرة والهمة من الناحية الكمية ، لها اثر سيء على بيئة الانسان . وازاء هذا الوضع ، فان حيرة الفرد وقلقه العميق في جميع بلاد العالم يصبحان امرا غير مفهوم ، ولكن لهما ايضا ما يبرهما . هذه هي الحقيقة التي يجب على الحكومات الممثلة هنا في الامم المتحدة ان تأخذها في الاعتبار .

ان ما نحتاج اليه هو الاحساس الواضح بالهدف ، والاتجاه الذي نسير فيه . ان المجتمع الدولي لكي يسيطر على مستقبله ، يجب ان تتوفر لديه الاجهزة الدولية الفعالة . ولذلك فان الامم المتحدة - نظرا لطابعها العالمي - في موقف فريد ، يمكنها من تنسيق جهود الدول بالنسبة الى القضايا الاساسية في عصرنا ، سواء كانت قضايا سياسية او اقتصادية او اجتماعية او متعلقة بالبيئة .

ونظرا للتحديات الخطيرة التي نواجهها ، علينا ان نضمن فعالية هذه المنظمة العالمية ، وبالتالي يجب ان نكون على استعداد لدراسة الطرق والوسائل لتحسين اجهزة واجراءات منظمة الامم المتحدة وجهودها لاجل السلام ، ولا سيما قدرتها على حفظه . ان التوقيع على اتفاق سولت ٢ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة هو تطور مشجع ، رغم ان هذا الاتفاق اجراء جزئي ومحدود . انه يجب ان ينفذ دون تأخير ، وانا ما تلتته اجراءات للمحد النوعي والكمي من الاسلحة النووية ، فان اتفاق سولت ٢ سيكون خطوة هامة نحو جعل العالم في مأمن من نشوب حرب نووية . ان مفاوضات سولت هي اسهام ضروري وهام في عملية الانفراج . ويحدونا الأمل في ان اتفاق سولت ٢ سوف يثبت انه اسهام في تحقيق هذا الغرض ، وبخاصة في تحسسين العلاقات بين اكبر قوتين نوويتين .

وهناك حاجة الى اساليب جديدة ، في جميع مفاوضات نزع السلاح ، فكلما تطورت الاسلحة فان مفاوضات الحد منها تواجه خطر التردى في مصيدة من التحاليل والمقارنات لخصائصها الفنية . ولذلك يجب ان تعطى المفاوضات وزنا اكبر لاستخدامات الاسلحة واهدافها واثرها على الأمن الشامل ، بدلا من مقارنة مزاياها .

ان حكومة بلادي قد ايدت بصفة دائمة جميع الجهود الرامية الى وقف انتشار الاسلحة النووية ، واتخذت عدة مبادرات في هذا المجال . وقد اعربنا عن قلقنا ازاء التطورات التي اعتبرناها معارضة

لهذه الجهود . وقد اهتمنا بصفة خاصة بالملازمات المحيطة بالاسلحة النووية في المناطق التي تعرض فيها السلم والأمن للخطر . وهناك ادلة على ان عددا متزايدا من حكومات الدول في مناطق النزاع في العالم قد يكون ساعيا الى اكتساب القدرة على انتاج الاسلحة النووية ، وهذا يذكرنا بالخطر المحيط بنا . اننا نعتقد ان معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية هي افضل وسيلة لتجنب خطر انتشار الاسلحة النووية . وقد لاحظنا بعين الارتياح ، تزايد عدد الدول المنضمة الى هذه المعاهدة . واننا ننتظر الى المؤتمر الثاني لاستعراض هذه المعاهدة ، الذي نأمل ان يسهم في تعزيز نظام منع انتشار الاسلحة النووية .

ان الجمعية العامة قد نادت مرارا وتكرارا باتفاقية شاملة لحظر استخدام الاسلحة الكيماوية ، ونأسف لان هذا الهدف الهام لم يتحقق حتى الآن ، ورغم ذلك فنحن نرحب بالاجراءات الاخيرة التي اتخذت نحو ابرام معاهدة خاصة بالاسلحة الاشعاعية .

ان قارتنا اوربا ، تهدد ومقترية من خطر جولة اخرى اوسع نطاقا لتكديس الاسلحة النووية والتقليدية . ولذلك ، يجب بذلك جميع الجهود لتلافي هذا الخطر . ان مباحثات فيينا يجب ان تكثف . وبالإضافة الى ذلك ، فان المبادرات الاخيرة لمعالجة قضية نزع السلاح في اوربا يجب ان تحظى باهتمام اكبر من ذلك الذي حظيت به حتى الآن .

ان المفاوضات سواء كانت اقليمية أو عالمية يجب أن يوسع نطاقها لمعالجة موضوع الاسلحة وخاصة الاسلحة النووية التي تخرج الآن عن مجال اختصاصها . وكما ساهمة في حل مشاكل الحد من التسلح في اوربا ، فان فنلندا قد تابعت الاقتراح الذي تقدم به الرئيس كيكونين في شهر أيار / مايو سنة ١٩٧٨ بشأن ترتيب بين دول الشمال للحد من التسلح يكون الغرض منه ابقاء منطقة دول الشمال خارج نطاق المزايدات الخاصة بالاسلحة الاستراتيجية النووية .

وبالرغم من حالة عدم الاستقرار في العديد من المجالات في اوربا الا أن وحدة المصالح في مجال الأمن والتعاون بقيت كما كانت عليه في حالة من التوازن والاستقرار . ان العملية التي بدأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والتي توجت منذ أربع سنوات بالتوقيع على بيان هلسنكي الختامي من قبل كبار ممثلي ٣٥ دولة مشتركة ، هذه العملية مازالت مستمرة . ان تزايد اهتمام الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي جعل انتباه الحكومات يتركز على عوامل تتصل مباشرة بأمنها ، هذا الدليل على الاهتمام والارادة السياسية والجهود المستمرة الرامية الى تنفيذ الاعلان الختامي لهلسنكي يمرر توقعاتنا باحراز نتائج جوهرية في اجتماع المتابعة الثاني المزمع عقده في مدريد في سنة ١٩٨٠ . ان مستقبل أوروبا في عالم متغير لا يمكن أن يقوم على سياسة النفوذ والسطوة واستمرار التسلح . بل يجب أن يقوم على قبول التنوع وعلى الرغبة في ايجاد حلول قائمة على التعاون . هذا النمط الذي يمثله مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا قد لا يصلح أن يكون نموذجا في اطار دولي أوسع ، ولكن الروح الاساسية وأسلوب المعالجة القائم على عدم قابلية الامن والتكافل للتجزئة ، يعكس اتجاهها أوسع في طبيعة العلاقات الدولية ، حيث أن هناك مشاركة في المسؤولية وفي المصالح . هذه الروح ضرورية أيضا بالنسبة للأمم المتحدة .

ان هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة سبقها الاجتماع السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز . وأسوة بأعضاء حركة عدم الانحياز ، بقيت فنلندا خارج جميع أنواع التكتلات . ونحن ان نقدر أهمية حركة عدم الانحياز في الشؤون الدولية ، فقد حضرنا دوراتها منذ سنة ١٩٦٤ كدولة مدعوة ، وها ليا يحدثنا الامل في أن حركة عدم الانحياز التي تضم الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الامم المتحدة سوف تستمر في القيام بدورها البناء في هذه المنظمة .

ان هدف الامم المتحدة في الشرق الاوسط هو اقامة سلام عادل ودائم ، وهذا يفترض أساسا التزام جميع الحكومات والاطراف بالسعي الى احلال السلام في المنطقة . ان عامل الوقت في حد ذاته

لا يعمل لصالح السلام الدائم والعدل في الشرق الاوسط . ان حكومة فنلندا قد أعربت عن أملها في أن معاهدة السلام بين اسرائيل ومصر سوف تعزز فرص التسوية الشاملة . ان مثل هذه التسوية وحدها هي التي تستطيع أن تكفل السلام العادل والدائم للمنطقة . ان موقف حكومتي معروف لا يتغير وهو أن أى حل شامل للنزاع في الشرق الاوسط يجب أن يقوم على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) . كما أن أى حل يتطلب أيضا الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في تقرير المصير الوطني . ان الفلسطينيين يجب ان يشتركوا بالكامل في أية تسوية وأن يتمكنوا من المشاركة في أية مفاوضات تدور بشأن التسوية . وعلى اسرائيل أن تتسحب من الاراضي العربية المحتلة في سنة ١٩٦٧ . وبالتالي فمن الضروري ضمان حق اسرائيل والدول المجاورة لها في العيش في سلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها .

ومن الضروري أن تيدى كل أطراف النزاع روح التوفيق والاعتدال وأن تتجنب اتخاذ أية اجراءات من شأنها تعقيد الجهود الرامية الى السلام . ان حكومة فنلندا تعرب عن أسفها بصورة خاصة لعدم التزام حكومة اسرائيل بقرارات الامم المتحدة المتعلقة باقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة .

ان حلقة العنف في جنوب لبنان قد عرضت أمن السكان المدنيين للخطر وعطلت قيام قوات حفظ الأمن التابعة للامم المتحدة بمهمتها . ان حكومة فنلندا تؤيد بالكامل استعادة حكومة لبنان لسلطتها وسيادتها على اراضيها .

وبينما يستمر السعي الى اقرار السلام ، فما تزال قوات الامم المتحدة لحفظ السلم في جنوب لبنان وفي الجولان وفي قبرص تلعب دورا عظيما في الحفاظ على السلم والامن الدوليين . ان وجود هذه القوات يجب ألا يعد بديلا للتسوية السلمية لهذه النزاعات ، ولكن على الاطراف المعنية أن تستغل وجود هذه القوات لاجلال السلام . ان هذه العمليات تشكل عبئا ثقيلا على عاتق المنظمة وبالذات تلك الدول التي تساهم بامداد القوات ، وبالتالي ، فان على الجمعية العامة أن تأخذ في اعتبارها حاجتها الماسة الى دعم قدرات الامم المتحدة على حفظ السلم . وهذا سيساعد المنظمة أيضا على الاستجابة بصورة أكثر فعالية لمطالب جديدة لعمليات حفظ الأمن .

ان الوضع في الجنوب الافريقي قد يعد تحديا كبيرا لقدرة ومصدقية الامم المتحدة . ان سياسة الفصل العنصرى هي جوهر المشاكل القائمة في هذه المنطقة . ان جنوب افريقيا هي البلد الوحيد الذى تعتبر فيه العنصرية سياسة رسمية للدولة . ولقد شاهدنا خلال الاسابيع الاخيرة امثلة جديدة على ذلك ، كاقامة بانتوستان جديد ومواصلة حكومة جنوب افريقيا تحديها عن طريق مواصلتها تطبيق هذه السياسة بالرغم من ادانة العالم كله لها . ان الانتهاك المنظم لحقوق الانسان وأعمال العنف المسلح ضد الدول المجاورة هي جزء لا يتجزأ من سياسة حكومة جنوب افريقيا . فاذا استمرت هذه الحكومة في تنفيذ هذه السياسة فليس أمام الامم المتحدة من بدائل سوى زيادة الضغط الدولي على جنوب افريقيا ، وسوف تواصل دول الشمال مشاركتها الفعالة في هذا الجهد .

أما فيما يختص بفنلندا ، فاننا مازلنا نأمل في تسوية عن طريق التفاوض لاقامة حكم الاغلبية ولتحقيق استقلال ناميبيا وزمبابوى . ذلك ليس فقط بسبب اقتناعنا العام بأن النزاعات الدولية يجب أن تحل بالوسائل السلمية ولكن أيضا لأننا نؤمن بصدق بان المفاوضات هي أفضل الاساليب وأكثرها واقعية لتحقيق الاستقلال لهذه البلدان بشكل يقبله المجتمع الدولي . ومن الواضح أن العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على روديسيا يجب أن تظل قائمة حتى يتم التوصل الى حل مقبول دوليا .

ولا نزال نقدم بهذه الخلفية تأييدنا للجهود التي تبذل حاليا لتنفيذ خطة مجلس الأمن لاستقلال ناميبيا ، ونرحب بالمبادرة التي قامت بها حكومة جلالة الملكة في بريطانيا العظمى والتي أيدتها دول الكومنولث والخاصة باشتراك كافة الاطراف المعنية في مؤتمر دستوري خاص بروديسيا ينعقد حاليا في لندن . ان هذه التطورات الاخيرة مشجعة ، ولكنها قد تكون آخر فرصة متاحة لايجاد حلول سلمية . ولولا هذا الصبر وهذه المرونة التي تتناسب كبار السياسيين والتي أبدتها دول الخط الأول ودول افريقية أخرى لما اتاحت هذه الفرصة على الاطلاق .

ان فنلندا مع دول الشمال الاخرى قد أعلنت استعدادها للمساعدة في المرحلة الانتقالية المؤدية الى استقلال ناميبيا وروديسيا ، وهذا الالتزام لا يزال قائما .

ان حكومة فنلندا من منطلق تقاليد دول الشمال من حيث الحرية والتضامن والعدالة ، لعلى استعداد لتأييد التنفيذ الدولي الفعال لحقوق الانسان ، ولقد سنحت لي الفرصة لكي أعلن ، من فوق هذه المنصة ، وجهة نظر حكومة بلادي ، القائلة بأن حقوق الانسان قضية هامة ترتبط بالسلام والعلاقات الطيبة بين الدول . وذلك ينطبق على كافة حقوق الانسان المدنية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية على حد سواء . ينطبق ذلك أيضا على العمل الذي يتم حاليا بصورة خاصة خلال العام الدولي للطفل ، كي يتمتع الاطفال بحقوق الانسان وهم يمثلون أجيال المستقبل .

ان محنة اللاجئين هي أحد مظاهر القضية العامة لحقوق الانسان ، والتي كانت مؤخرا محورا للاهتمام بسبب أحداث جنوب شرق آسيا ، مما يشجعنا على أن نشير الى أن المجتمع الدولي قد تمكن من اتخاذ اجراءات سريعة ازاء اوضاع اللاجئين والنازحين في هذه المنطقة وبخاصة كنتيجة لمؤتمر جنيف المنعقد في شهر تموز/يوليه الماضي من هذا العام . وهذا يدل على أنه من الممكن الاتفاق حول خطوات منسقة على صعيد واسع لتحقيق النتائج المرتبطة باهتمامات الانسان بصورة عامة .

وفي نفس الوقت ، يجب ألا ننسى أن ما قد تم التوصل اليه ما هو الا حلول جزئية فقط . ان الأبعاد الشاملة للمشكلة تنبع من وجود اثني عشر مليوناً من اللاجئين في جنوب شرق آسيا ، وافريقيا ، والشرق الاوسط ، وأمريكا اللاتينية ، حرما من حقوق الانسان الاساسية . ان محنتهم يجب أن تنبئه كافة الحكومات بصورة مستمرة الى ضرورة المشاركة في تحمل المسؤولية ، في تقديم الفوث الفوري وفي ايجاد حلول سلمية للاوضاع السياسية المتأزمة والتي قد تؤدي الى تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين .

ويبدو وقد أشرفنا على الثمانينات أن المجتمع الدولي قد قبل حقيقة أنه لا عودة إلى النظام الاقتصادي القديم الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية . ان هذا النظام بالرغم من أوجه النقص التي اتسم بها ، يبدو وأنه قد أقيم على مجموعة من القواعد تشكل أساسا لهذا النظام ، وفي الوقت الحالي فان التضخم الهائل ، وخطر الكساد على الصعيد العالمي ، والتناقض الفاضح بين التبديد والعوز ، كل هذه العوامل تشير إلى اتجاه واحد هو أن حالة الفوضى الحالية في الاقتصاد العالمي يجب وضع حد لها وذلك عن طريق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يعكس هذه الحقائق الاقتصادية الجديدة . والا فانه سيفلت من أيدينا ما تبقى لنا من سيطرة على الاقتصاد الدولي . ولكن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب ان يعكس أيضا اعتبارات طويلة الأجل ذات أهمية مركزية وخاصة فيما يتعلق بالاستخدام الرشيد لموارد العالم الطبيعية غير المتجددة ، والحفاظ على بيئة الانسان ، وهي جوهر التخطيط الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي .

ان المجتمع الدولي قد بدأ يدرك أن اقامة مثل هذا النظام الجديد لا يتأتى الا عن طريق اعادة تنظيم ضرورية لأنماط الانتاج والاستهلاك في كافة دول العالم ، فمن المهم بامكان أن نشعر بهذه التكاليف الضرورية باعتبارها عملية مستمرة حتمية . وفي فنلندا ان التكيف تبعا للظروف المتغيرة في مجال الاقتصاد الدولي تعتبر جزءا أساسيا من تقاليدنا القائمة على اقتصاديات السوق . وان حكومة بلادي وبهذه الخلفية تنظر بتفتح إلى الأوضاع الجديدة التي تحتل فيها علاقتنا مع الاقتصاديات النامية في العالم مكانا متزايد الأهمية . ولكن الجهود التي تبذلها الحكومات فرادى لا تسفر عن أية فائدة طالما لا توجد وحدة بين أمم العالم فيما يتعلق بالهدف والتغيرات الهيكلية . اننا نتطلع إلى المفاوضات الدائرة تحت لواء الأمم المتحدة لتوفير المشورة اللازمة للمجتمع الدولي .

ان المقترحات التي انبثقت من اجتماع القمة الأخير لدول عدم الانحياز يجب أن تدرسها اللجنة الجامعة باعتبارها مساهمة قيمة في عملية التفاوض هذه . ان حكومة بلادي قد أكدت في عدة مرات ان قضايا عالمية كقضية الطاقة يجب بقدر الامكان أن تناقش في محافل عالمية ، وقد حان الوقت لايجاد عناصر للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تنفذ في الفترة المتبقية من هذا القرن ، ويجب أن تكون استراتيجية التنمية الدولية للثمانينات هي الوسيلة الأساسية . فاننا نرحب في هذا الاطار بكافة المبادرات الرامية إلى الحوار العالمي المفتوح بشأن أكثر مشاكل الاقتصاد العالمي الحاحا ، فهكذا سنوفر للمجتمع الدولي وحدة الهدف فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية .

ان أكثر مهام الامم المتحدة خطورة في الثمانينات هي تعزيز الانفراج ونزع السلاح ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد يتمشى مع مبادئ بيئية سليمة . فيجب ألا نركز عملنا على مصالحنا نحن فقط وانما أيضا على مصالح الاجيال المقبلة .

يجب أن يكون شغلنا الشاغل هو الانسان كفرد ، ورفاهيته وكرامته ونوعية حياته ، وباختصار ان مهمتنا تقضي بتنفيذ المثل العليا المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣/٢